



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
شباط / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN
FEBRUARY / 2023

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٧

أبحاث ودراسات

٤٤

أخبار إقتصادية محلية

٤٦

صحافة متخصصة أجنبية



المصارف بين الحقيقة والفرضيات

(الجزء الثاني)

كُتِبَ على لبنان أن يعيش يوماً بيوم وساعة بساعة. يغيب التخطيط للغد ولما بعده فننشغل بحلحلة العقد والمشاكل الآنية وننسى المستقبل. هل هو قصر نظر نعاني منه منذ عقود أم أن هنالك من أراد لنا أن ننهك بتعقيدات الحاضر فنعمل على ما هو طارئ وغمضي عمرنا في طوارئ الأزمات وفي العناية الفائقة؟ في هذا المقال المعنون "المصارف بين الحقيقة والفرضيات" في جزئه الثاني، سأتناول المواضيع التالية:

- سيولة المصارف.
- إمكانية إعادة رسملة المصارف.
- السرية المصرفية وتداعياتها.

الفرضية الأولى :

هل لدى المصارف السيولة الكافية لتسديد الودائع وهي تمتنع عن ذلك بقرار منها؟

الحقيقة:

تنقسم توظيفات المصارف بغالبيتها الكبرى إلى أربعة فئات:

- ١- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان وقد بلغت ما يقارب ٨٦,٦ مليار دولار في منتصف شهر شباط بحسب ميزانية مصرف لبنان.
- ٢- ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة وقد بلغت رصيداً سلبياً وقدره (٢٠٤) مليون دولار في ٢٠٢٣/٠١/٣١. إذ أن التزامات المصارف اللبنانية تجاه المصارف المراسلة بلغت ٤,٣٦٩ مليون دولار، فيما ودائعها بلغت ٤,١٦٥ مليون دولار.
- ٣- محفظة اليورو بوند والتي أعلنت الدولة عن التوقف عن سدادها منذ آذار ٢٠٢٠ وقد أصبحت قيمتها بعد تنزيل المؤونات ٢,٩٠٠ مليار دولار.
- ٤- تسليفات المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية وقد تدنت إلى ٩,٧٨٥ مليار دولار في ٢٠٢٣/٠١/٣١.

هذه الأرقام تبين بما لا يقبل الشك بأن لا سيولة خارجية لدى المصارف، أكان من ناحية ودائعها بالدولار المحلي لدى مصرف لبنان وهي غير قابلة للسحب نقداً أو التحويل إلى الخارج، أم من ناحية أرصدها السلبية لدى المصارف الأجنبية أو لناحية محفظتها من اليورو بوند الغير قابلة للتسييل إلا بما يناهز ٦% من أصل السعر. أما من ناحية القروض للقطاع الخاص فلأسف يقوم المدينون بتسديدها إما باليرة أو بالشيكات المصرفية التي تعود لتودع حكماً لدى المصرف المركزي كخيار وحيد فتلقى مصير باقي الودائع لديه. لقد أدت هذه الآلية الخاطئة والمفتعلة من قبل الدولة إلى سداد ما يقارب ٢٨ مليار دولار من القروض منذ بدء الأزمة وحتى اليوم، خسرها المودع من السيولة التي كان يفترض أن تؤول إليه. من هنا يصح القول إن أغنياء اليوم هم مقترضو الأمس. ٢٨ مليار دولار ربحها المقترضون على حساب المودعين بإهمال من الدولة، حتى لا نقول عن سابق تصور وتصميم.



الفرضية الثانية :

يعتقد البعض أن الحل يكمن في أن يقوم مساهمو المصارف بإعادة رسملة مصارفهم من أموالهم الخاصة لإعادة الانتظام إلى القطاع.

الحقيقة:

لقد ارتبط اسم المصارف في لبنان بأسماء رؤساء مجالس إدارتها لدرجة ظن الكثيرون أنهم من يملكون المصرف. قد يفاجأ البعض أن ثمة رؤساء مجالس إدارة لا يملكون أكثر من ١٠% من مصارفهم، فيما تتوزع بقية المساهمات على مساهمين محليين وأجانب أو على صغار المساهمين الذين اشتروا أسهمهم عبر بورصة بيروت. وهذا يجعل مالكي المصارف موزعين إلى أربعة فئات:

- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، هؤلاء قد لا يملكون وحدهم ما يكفي لإعادة رسملة مصارفهم.
- المساهمون الكبار اللبنانيون والأجانب، ومعظمهم كان قد أودع الجزء الأكبر من أمواله في المصرف، فتراه اليوم قد خسر أمواله وهو ليس مستعداً أن يجازف من جديد بالاستثمار في مصارف من المحتمل أن تذهب أرباحها في السنوات القادمة إلى صندوق استعادة الودائع.
- صغار المساهمين الذين اشتروا أسهمهم عبر بورصة بيروت والذين يشكلون نسبة مهمة من رأسمال المصرف. هؤلاء تأكلت مساهماتهم مع الهبوط الحاد في أسعار أسهم المصارف وقد يكون من الصعب إقناعهم بالاستثمار من جديد في القطاع المصرفي اللبناني في الوقت الحالي.

من هذا المنطلق قد يكون مبدأ إعادة رسملة المصارف مادة جاذبة لمن لا يدرك حيثياتها، إلا أن الواقع يظهر بأن على الجهات التشريعية والرقابية دراسة الإمكانيات المتاحة لكل مصرف على حدة وهذا ما يُتَوَقَّع أن تقوم به لجنة الرقابة على المصارف والهيئة المصرفية العليا، ضمن مشروع إعادة الهيكلة.

الفرضية الثالثة :

يعتقد البعض عن خطأ أن كافة المصارف تتمسك بالسرية المصرفية لإخفاء تحاويلها إلى الخارج.

الحقيقة:

منذ صدور القانون الجديد للسرية المصرفية بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢، تواجه المصارف مطالبات برفع السرية المصرفية عن فئات عدة من الحسابات، مرةً بحكم وظيفة صاحب الحساب أو بشبهة تحويل أموال إلى الخارج لمصرفين وسياسيين وإذا ما تعذر الولوج إلى حسابات أخرى تستعمل شبهة تبييض الأموال كذريعة لكشف السرية عنها. بعد كل هذا نتساءل، هل إن مزار السرية المصرفية أصبحت تفوق حسناتها. أوليس الأجدى رفع السرية المصرفية عن الجميع في حال كهذه وليظهر الخيط الأبيض من الأسود وتنتفي الانتقائية ليُبرأ الصالحون ويُجرّم المرتكبون؟ وذلك تماشياً مع ما ورد في بيان جمعية مصارف لبنان تاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ ما حرفتيه:

« إن المصارف تطالب الدولة اللبنانية بإقرار قانون معجل مكرر يلغي بشكل كامل وبمفعول رجعي السرية المصرفية، ويسمح للمصارف بمنح المعلومات المصرفية على جميع حسابات زبائنها وفي طليعتهم القيمين على إدارتها ومساهميها وسواهم، وذلك منذ تاريخ فتحها، إلى من يشاء من السلطات القضائية وغيرها، فتنتهي مهزلة الاتهامات والشكوك التي تساق بحقها وبحق مساهميها ».

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة: إن هذا المقال هو جزء من سلسلة مقالات تحت عنوان «المصارف بين الحقيقة والفرضيات» يكتبها الأمين العام ضمن مقالاته الإفتتاحية لعدد من النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان وهي تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم الجمعية بضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الاقتصادي العام

كانون الأول ٢٠٢٢

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاسة

في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٥٥٥٦ مليار ليرة مقابل ٤٥٢٧ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و ٢٦٢٠ مليار ليرة في كانون الأول

٢٠٢١. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٥٧٧ مليون دولار مقابل ٧٦٧ مليون دولار و ١٠٧٩ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي. مع الإشارة إلى أن استخدام الشيكات، وخصوصاً تلك المحررة بالدولار، يعود بغالبية إلى عمليات الحسم.

جدول رقم ١

تطور الشيكات المتقاسة في السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢

نسبة التغير، % ٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
					الشيكات بالليرة
-٤٣,١	٨٦٣	١٥١٨	٢٨٥٦	٤٦٣٧	- العدد (آلاف)
+٤٥,٦	٤٠٩٢٥	٢٨١٠٠	٣٠٠٥٥	٣٣٣٨٥	- القيمة (مليار ليرة)
+١٥٦,٢	٤٧٤٢٢	١٨٥١١	١٠٥٢٣	٧٢٠٠	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
-٥٧,٣	٦٩٤	١٦٢٤	٢٩٩٤	٥٢٩٦	- العدد (آلاف)
-٤٢,٢	١٠٢٨٨	١٧٧٨٥	٣٣٨٨٨	٣٤٨٣٧	- القيمة (مليون دولار)
+٣٥,٤	١٤٨٢٤	١٠٩٥١	١١٣١٩	٦٥٧٨	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
+٢,٨	٥٦٤٣٤	٥٤٩١١	٨١١٤٤	٨٥٩٠٢	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
+١٠٧,٤	٣٦٢٤٥	١٧٤٧٦	١٣٨٧١	٨٦٤٨	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	٤٤,٦	٥١,٧	٥١,٢	٥٣,٣	- العدد
	٢٧,٥	٤٨,٨	٦٣,٠	٦١,١	- القيمة

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٢٥١ مليون دولار مقابل ١٥٨٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق و ١٢٦٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ٣٩,٧% في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق، في حين سجلت الكميات المستوردة تراجعاً بنسبة ٤,٨%. وتوزعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت

حصتها ٢٩,٣% من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٢,٩%)، فمعدات النقل (١٠,٥%)، ثم الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (٨,٨%)، ثم منتجات الصناعة الكيميائية (٦,١%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١٤,٠% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (١٢,٧%)، فالإيونان (٩,٥%)، ثم إيطاليا (٥,٦%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (٥,١%).

جدول رقم ٢
الواردات السلعية في السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢

نسبة التغير، % ٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٣٩,٧+	١٩٠٥٣	١٣٦٤١	١١٣١٠	١٩٢٣٩	الواردات السلعية (مليون دولار)
٤,٨-	١١٥٤٠	١٢١٢٤	١٣٤٧٥	١٩٣٥١	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٧٢ مليون دولار، مقابل ٢٧٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٦١٦ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ١٠,٢٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق. وتوزعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها ٢١,٦٪ من مجموع

الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٠٪)، ثم منتجات صناعة الأغذية (١١,٢٪)، ثم اللدائن والمطاط ومصنوعاتها (١١,١٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢١,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سورية (١٠,٢٪)، ثم مصر (٤,٨٪)، فالعراق (٤,٦٪)، ثم سويسرا (٤,٥٪).

جدول رقم ٣
الصادرات السلعية في السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢

نسبة التغير، % ٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
١٠,٢-	٣٤٩٢	٣٨٨٧	٣٥٤٤	٣٧٣١	الصادرات السلعية (مليون دولار)
٠,٧+	١٧٨٠	١٧٦٨	١٨٨٩	١٦٧٧	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغ عجز الميزان التجاري ٩٧٩ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٣١٠ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٦٥٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتوسّع عجز الميزان التجاري بشكل كبير إلى ١٥٥٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢٢ مقابل عجز قدره ٩٧٥٤ مليون دولار في العام الذي سبق، أي زيادة نسبتها ٦٠٪. ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الاستيراد، وخصوصاً من المنتجات المعدنية مع ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، ومن

الآلات والأجهزة الكهربائية بالإضافة إلى غيرها من السلع القابلة للتخزين استباقاً لرفع الدولار الجمركي. - في كانون الأول ٢٠٢٢، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية على نحو بسيط بحوالي ١٧ مليون دولار، بعد تراجعها بقيمة ٣٥٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة ٣٨٤ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وفي العام ٢٠٢٢، تراجعت هذه الموجودات بقيمة ٣١٩٧ مليون دولار، نتجت بشكل خاص من تراجع صافي موجودات مصرف لبنان بقيمة

قطاع البناء

في شباط ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ١١٢٧ ألف متر مربع (م) مقابل ٧٢٥ ألف م في الشهر الذي سبق و٢٧٨ ألف م في شباط ٢٠٢١.

٣٠٤٤ مليون دولار، ومن تراجع صافي موجودات المصارف والمؤسسات المالية بمقدار ١٥٣ مليون دولار، علماً أن الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية سجلت تراجعاً بقيمة أقل بلغت ١٩٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢١.

جدول رقم ٤

تطور مساحات البناء المرخص بها في الشهرين الأولين من السنوات ٢٠٢٢-٢٠١٩

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
١٨٥٢	٣٤٣	٥٣١	١٣٥٥

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٦٠٥ رحلات، وعدد الركاب القادمين ٣٠٢٩٧٩ شخصاً وعدد المغادرين ٢٤٤٧٣٥ شخصاً والعابرين ٣٩١٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٨٧٦ طناً مقابل ٢١٨٥ طناً للبضائع المشحونة.

وفي العام ٢٠٢٢، وبالمقارنة مع العام الذي سبقه، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ٣٢,٠٪ وحركة القادمين بنسبة ٥٠,٦٪، وحركة المغادرين بنسبة ٤٥,٠٪، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١٢,١٪.

- في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٧٨,١ مليار ليرة مقابل ٢٤٨,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٥,٨ ملياراً في تشرين الثاني ٢٠٢١، وازدادت هذه الرسوم بنسبة ٣٢,٥٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢١٩ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٢، مقابل ١٨٤ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٠١ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢١. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ٧,٧٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٢ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢١.

جدول رقم ٥

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايسست منها في العامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢١

التغير، %	٢٠٢٢	٢٠٢١
+٣٢,٠	٥٢٤٩٥	٣٩٧٧٧
٣٨,١		٣٤,٤
+٥٠,٦	٣١١٩٤٠٤	٢٠٧٠٦٣١
٣٨,٦		٣٨,٢
+٤٥,٠	٣١٩٩٧٤٨	٢٢٠٦٢١٦
٣٩,١		٣٨,٥
-٤٦,٣	٣٠٨١٧	٥٧٣٨٤
-١٢,١	٥٩٦٩٢	٦٧٨٩٩
٢٧,٧		١٦,٢

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١١ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٢٥٥٢٩ طناً والمشحونة ٧٦٦٤٥ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٢٩٨٦ مستوعباً. وفي العام ٢٠٢٢ وبالمقارنة مع العام ٢٠٢١، ارتفع كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة ١٨,٤٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ١١,٥٪، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ١٤,٠٪، وعدد البواخر بنسبة ٢,١٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الأول ٢٠٢٢، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها، بنسبة ٦,٣٪ قياساً على الشهر الذي سبق، وبلغت نسبة ارتفاعه ١٠٩,٧٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢١. وفي العام ٢٠٢٢، ارتفع متوسط هذا المؤشر بنسبة ١٧٣,٨٪ قياساً على متوسطه في العام ٢٠٢١. أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة ٦,٧٪ في شهر كانون الأول ٢٠٢٢ قياساً على الشهر الذي سبق، ووصلت نسبة ارتفاعه إلى ١٢٢,٠٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢١. وارتفع متوسط هذا المؤشر بنسبة ١٧١,٢٪ في العام ٢٠٢٢ قياساً على متوسطه في العام الذي سبق.

بورصة بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٢، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٩٥٨١٧١٦ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٨٩,٠ مليون دولار (مع حصول عمليات خاصة لبنك عوده) مقابل تداول ٢٨٤٦٧٥١ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٧٠,٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٢٨٣٥٣٨ سهماً بقيمة ٢٢,٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١). على صعيد آخر، ارتفعت الرسملة السوقية إلى ١٤٤٨٣ مليون دولار مقابل ١٣٣٥٠ مليون دولار و١٠٦٠٩ ملايين دولار في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول ٢٠٢٢، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و «ب» بنسبة ٨٧,١٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ١٢,٩٪ للقطاع المصرفي، فيما كانت حصة القطاع الصناعي شبه معدومة.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٢٩,٦ مليون سهم إلى ٣٠,٦ مليوناً.
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة من ٣٥٤,١ مليون دولار إلى ٤٩٩,٣ مليون دولار.

الملحق الإحصائي
الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام ٢٠٢٢

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
٢١.٤	٧٤٧	الإمارات العربية المتحدة	١٤.٠	٢٦٧٥	الصين
١٠.٢	٣٥٦	سورية	١٢.٧	٢٤١٩	تركيا
٤.٨	١٦٨	مصر	٩.٦	١٨٢٠	اليونان
٤.٦	١٦٠	العراق	٥.٦	١٠٦٢	إيطاليا
٤.٥	١٥٦	سويسرا	٥.١	٩٦٨	الولايات المتحدة الأميركية
٤.٢	١٤٦	قطر	٣.٦	٦٨٦	الإمارات العربية المتحدة
٣.٧	١٣٠	تركيا	٣.٥	٦٦٥	ألمانيا
٣.٠	١٠٦	كوريا	٣.٣	٦٣١	سويسرا
٢.٩	١٠٢	الولايات المتحدة الأميركية	٣.١	٥٩١	الهند
٢.٧	٩٦	الأردن	٢.٨	٥٢٩	مصر
٢.٥	٨٦	الكويت	٢.٠	٣٧٤	قبرص
٢.٣	٧٩	اليونان	١.٨	٣٤٧	إسبانيا
٢.١	٧٣	ساحل العاج	١.٨	٣٤٣	الإتحاد الروسي
١.٧	٥٨	بنغلادش	١.٨	٣٣٥	المملكة المتحدة
١.٦	٥٦	كونغو	١.٧	٣١٩	أوكرانيا
١.٥	٥٣	البرازيل	١.٦	٣١٠	المملكة العربية السعودية
٢٦.٣	٩٢٠	دول أخرى	٢٦.١	٤٩٧٩	دول أخرى
١٠٠.٠	٣٤٩٢	مجموع الصادرات السلعية	١٠٠.٠	١٩٠٥٣	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي - مليون دولار

الشهر/العام	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١		٢٠٢٢	
					مصرف لبنان والمصارف والمؤسسات المالية	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان والمصارف والمؤسسات المالية	المصارف والمؤسسات المالية
كانون الثاني	١٦٦,٧	٢٣٦,٩	(١٣٧٩,٧)	(١٥٧,٩)	(٦٣٠,٨)	٢٢٠,٢	(٦٠٩,٠)	٢٥٥,٩
شباط	٣٤١,٨	(٧١,٦)	(٥٥٠,١)	(٣٤٧,٤)	(٤٥٧,٣)	١١٦,٧	(٤١٩,٢)	(١٨٢,٦)
آذار	٤٦,٣	(٣٦٣,٥)	(٧٥,١)	(٥٥٦,٨)	(٧٦٦,٣)	٦٧٠,٤	(٤٨٨,٥)	(٣٠,٠)
نيسان	(٣٢٠,٩)	(٥٧٥,٠)	(١٣٠٠,٠)	(٣٤٠,٦)	(٥١٥,٩)	(٣٠,١)	(٢٦٢,٣)	٣٣,٠
أيار	(٥٩١,٥)	١٢٠٣,٥	(١٨٨١,٦)	٨٨٧,٧	(٥٤٣,٦)	٣٦٢,٩	(٢٨٥,٨)	(١١٦,٥)
حزيران	(٧٥٨,٠)	(٦٣٨,٩)	(٢٠٤,٣)	(٢٩٥,٨)	(٥٤٤,٦)	٣٠٦,٣	(٧٢٨,٣)	٢٥٤,٢
تموز	١٠٠,٢	(٥٤٨,٥)	٧٢,٥	(٣٠٤٦,٤)	(٤٩٥,٨)	٥٣٤,٥	(٢٢٠,٧)	١٣,٠
آب	٣٦٨,٣	(٤٠٨,١)	(٥٧٨,٥)	(١٩٦٨,٠)	(٤٨٩,١)	(١٠٣,٧)	(٤٦٩,٤)	١٥٥,١
أيلول	٤٥٧,٢	(١٤٦,١)	(٥٨,٥)	(٢١٠٧,٧)	٧٢٤,٢	٦٠,٥	(١١٢,٦)	٤٨,٥
تشرين الأول	(٨٨٧,٨)	(١٨١٠,٤)	(١٩٧,٩)	(٣٨٠,٠)	(١٢٣,٠)	(٣١,٤)	(١٨٤,٩)	١٩٢,٨
تشرين الثاني	٦٨,٢	(٩٥٣,٩)	(١١٤٢,٨)	(٢١٤,٤)	(٣٣٩,٠)	٤٩٨,٩	(٩٤,٤)	(٢٦٠,٠)
كانون الأول	٨٥٣,٨	(٧٤٧,٥)	(٨٤٠,٨)	(٣٤٨,١)	(٤٠٢,٠)	١٧,٧	(٥,٤)	٢٢,٥
المجموع العام	(١٥٥,٧)	(٤٨٢٣,١)	(٥٨٥١,٢)	(١٠٥٥٠,٨)	(٤٥٨٣,٢)	٢٦٢٢,٩	(٣٠٤٤,٢)	(١٥٢,٩)

المصدر: مصرف لبنان

مساحات البناء (م^٢)
شباط ٢٠٢١ - شباط ٢٠٢٢

المحافظات	شباط ٢٠٢١	النسبة (%)	شباط ٢٠٢٢	النسبة (%)
بيروت	١٧٦٣	٠,٦٣	٦٢١٥	٠,٥٥
جبل لبنان	٥٩٥٠٢	٢١,٣٩	٢٩٤٦٢٨	٢٦,١٥
البقاع	٢٨٢٩٩	١٠,١٧	١٢٤٣٤٧	١١,٠٣
الشمال (١)	٣٦٧	٠,١٣	٢٧٣١٦	٢,٤٢
الشمال (٢)	١٢٣٠٢٤	٤٤,٢٢	٣١٩٩٦٢	٢٨,٣٩
الجنوب	٣٨٩٤٧	١٤,٠٠	٢٤٣٥٦٦	٢١,٦١
النبطية	٢٦٢٩٧	٩,٤٥	١١١٠٨٤	٩,٨٥
المجموع	٢٧٨١٩٩	١٠٠,٠٠	١١٢٧٢١٨	١٠٠,٠٠

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
كانون الأول ٢٠٢١ - كانون الأول ٢٠٢٢

الشهر	الطائرات	الركاب	المجموع العام	البضائع (طن)
	هبوط	اقلع	المجموع	استيراد
كانون الأول ٢٠٢١	٢٠١٠	٢٠٠٦	٤٠١٦	٢٤٢٩٥٥
كانون الأول ٢٠٢٢	٢٣٠٢	٢٣٠٣	٤٦٠٥	٣٠٢٩٧٩
التغير %	١٤,٥	١٤,٨	١٤,٧	٢٤,٧

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
كانون الأول ٢٠٢١ - كانون الأول ٢٠٢٢

التغير %	كانون الثاني ٢٠٢٢	كانون الأول ٢٠٢١
٢٠,٧	١١١	٩٢
-٦,٣	٣٢٥٥٢٩	٣٤٧٤٠٠
-١,٨	٧٦٦٤٥	٧٨٠٥٥
١٢,٤	١٢٩٨٦	١١٥٥٣
٢٢٨,٠	٨٩٢٦	٢٧٢١
-	م.غ	٩١٢٢

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية :

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ إلى ١٨٠٦٦ ملياراً في العام ٢٠٢١، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من

٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠ بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأوليّة، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام تحوّل من عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى فائض بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١، وبلغت نسبته -٢١,٠٪ من مجموع المدفوعات و+١٢,٢٪ في العاميّ المذكورين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّل فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في العاميّ ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول رقم ٤

تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٦,٠	١٥,٦
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	
٢٠,٢	١٣,٩
خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية	

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، انخفضت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) إلى ٨٩٧٢٤

مليار ليرة مقابل ٩٠١٣٦ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق ٩١٦١٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد انخفضت بقيمة ١٨٩٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٢ مقابل ارتفاعها بقيمة ٣٤٧٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢١.

جدول رقم ٥

توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

٣ أشهر ٦ أشهر ١٢ شهراً ٢٤ شهراً ٣٦ شهراً ٦٠ شهراً ٨٤ شهراً ١٢٠ شهراً ١٤٤ شهراً ١٨٠ شهراً المجموع											
كانون الأول ٢٠٢١	٠,١٦	٠,٣١	١,٤١	٢,٧٢	٦,١١	٢٣,٨٤	٢٢,٧٥	٣٧,٧٩	٣,٣٦	١,٥٥	١٠٠,٠٠
تشرين الثاني ٢٠٢٢	٠,٠٣٥	٠,٥٨	٤,٤٢	٤,٥١	٦,٢٦	١٩,٤١	٢١,١٣	٣٨,٣٥	٣,٤١	١,٥٧	١٠٠,٠٠
كانون الأول ٢٠٢٢	٠,٢٣	٠,٤٦	٤,٤١	٤,٦٥	٦,٢١	١٩,٢٩	٢١,٢٣	٣٨,٥٢	٣,٤٣	١,٥٨	١٠٠,٠٠

المصدر: بيانات مصرف لبنان

بلغت **القيمة الفعلية** للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة ٩١٨٩٢ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، مسجلة تراجعاً بقيمة ١٠٥٥ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢١، حيث بلغت ٩٢٩٤٧ مليار ليرة. وتوزعت على المكتبتين كالآتي:

في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، استحوذت السندات من فئة ١٠ سنوات بنسبة ٣٨,٥٪ من مجموع المحفظة، تلتها فئة السبع سنوات بنسبة ٢١,٢٪ و ثم فئة الخمس سنوات بنسبة ١٩,٣٪ لتشكل حصة الفئات الأخرى مجتمعة ٢١٪.

جدول رقم ٦

توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتبتين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

كانون الأول ٢٠٢١	أيلول ٢٠٢٢	تشرين الأول ٢٠٢٢
٢٠٩٠٠	١٦٧٤١	١٥٩٣١
٢٢,٥٪	١٧,٩٪	١٧,٣٪
٥٨٠٠٢	٥٨٣٥٥	٥٨١٣٧
٦٢,٤٪	٦٢,٥٪	٦٣,٣٪
٤٤٣	٦٣٩	٦٤٠
٠,٥٪	٠,٧٪	٠,٧٪
١٣٠٢١	١٧١٤٧	١٦٧١٣
١٤,٠٪	١٨,٤٪	١٨,٢٪
٥٨١	٤٦٧	٤٧١
٠,٦٪	٠,٥٪	٠,٥٪
٩٢٩٤٧	٩٣٣٤٩	٩١٨٩٢

المصدر: مصرف لبنان

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية
في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد

بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، ارتفعت حصة مصرف لبنان من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة (من ٦٢,٥٪ إلى ٦٣,٣٪) مقابل انخفاض حصة المصارف (من ١٧,٩٪ إلى ١٧,٣٪) وشبه استقرار في حصة القطاع غير المصرفي.

١١٠٠ مليار ليرة. تُعزى الزيادة في الدين الخارجي إلى تراكم المتأخرات عن الدفع للأساس والفوائد، مع التذكير بأن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن دفع سندات اليوروبوندز في آذار ٢٠٢٠. كما تجدر الإشارة أما تراجع الدين العام بالليرة فمرده إلى تجاوز استحقاقات سندات الخزينة الاكتتابات فيها. وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ١٢٨١١٧ مليار ليرة مقابل ١٣٢٠٧١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٣٪ قياساً على نهاية العام ٢٠٢١ (٥,٢٪) بين نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ ونهاية تشرين الأول (٢٠٢١).

وفي نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩٢١٤٧ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦٠,٠٪ من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل ٦١٥٣٣ مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته ٤٠,٠٪ من الدين العام الإجمالي. في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة كلّ من المصارف إلى ١٧,٦٪ وحصة القطاع غير المصرفي قليلاً إلى ١٩,٣٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٦٣,١٪ في نهاية الشهر المذكور.

المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٨٧٨٤ مليون دولار مقابل ٣٨٥٥٧ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز ٣٥٥٠ مليون دولار (أي ما نسبته ٩,٢٪ من مجموع المحفظة) مقابل ٣٧٣٩ ملايين دولار (أي ما نسبته ٩,٧٪ من المجموع) في نهاية الشهر الذي سبق و٤٤١٩ مليون دولار (أي ما نسبته ١٢,١٪ من المجموع) في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٢، بلغ الدين العام الإجمالي ١٥٣٦٨٠ مليار ليرة (أي ما يعادل ١٠١,٩ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار) مقابل ١٥٤٨٢٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و١٥١٣٠٩ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠٢١. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة ٢٣٧١ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٢ (زيادة بقيمة ٦٣٣٨ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢١) نتج من ارتفاع الدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي ٣٤٧١ مليار ليرة (ما يوازي ٢٣٠٣ ملايين دولار) مقابل انخفاض الدين العام بالليرة اللبنانية بقيمة

جدول رقم ٧
مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
(نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

كانون الأول ٢٠٢١	أيلول ٢٠٢٢	تشرين الأول ٢٠٢٢
٢٢,٧	١٨,٢	١٧,٦
٦٢,٢	٦٢,٣	٦٣,١
١٥,١	١٩,٥	١٩,٣
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المصارف في لبنان		
مصرف لبنان		
القطاع غير المصرفي		
المجموع		

المصدر : مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم ٨ - مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية
(نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

كانون الأول ٢٠٢١	أيلول ٢٠٢٢	تشرين الأول ٢٠٢٢
١,٣	١,١	١,١
٣,٨	٣,٩	٣,٨
٩٤,٨	٩٤,٩	٩٥,٠
٠,١	٠,١	٠,١
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الحكومات		
المؤسسات المتعددة الأطراف		
حملة سندات يوروبوندز		
مصادر خارجية أخرى		
المجموع		

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	بالقيمة	التغير بالنسبة
١٥٣٤٢	٢٠٢٦٣	٤٩٢١	٣٢,٠٨
١٩٤٢٥	١٨٠٦٦	-١٣٥٩	-٧,٠٠
٣١٠٦	٢٨١٣	-٢٩٣	-٩,٤٣
١٦٣١٩	١٥٢٥٣	-١٠٦٦	-٦,٥٣
-٤٠٨٣	٢١٩٧		
-٩٧٧	٥٠١٠		
-٢١,٠	١٢,٢		
الإيرادات الإجمالية			
النفقات الإجمالية			
منها خدمة الدين العام			
الإنفاق خارج خدمة الدين العام			
الرصيد الكلي			
الرصيد الأولي			
الرصيد الكلي/النفقات %			

المصدر : وزارة المالية

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين في نهاية الفترة
مليار ليرة

البيان	كانون الأول ٢٠٢١	النسبة (%)	أيلول ٢٠٢٢	النسبة (%)	تشرين الأول ٢٠٢٢	النسبة (%)
المصارف	٢٠٩٠٠	٢٢,٥	١٦٧٤١	١٧,٩	١٥٩٣١	١٧,٣
مصرف لبنان	٥٨٠٠٢	٦٢,٤	٥٨٣٥٥	٦٢,٥	٥٨١٣٧	٦٣,٣
المؤسسات المالية	٤٤٣	٠,٥	٦٣٩	٠,٧	٦٤٠	٠,٧
المؤسسات العامة	١٣٠٢١	١٤,٠	١٧١٤٧	١٨,٤	١٦٧١٣	١٨,٢
الجمهور	٥٨١	٠,٦	٤٦٧	٠,٥	٤٧١	٠,٥
المجموع	٩٢٩٤٧	١٠٠,٠	٩٣٣٤٩	١٠٠,٠	٩١٨٩٢	١٠٠,٠

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة مليار ليرة

	Oct-22	النسبة (%)	Sep-22	النسبة (%)	Dec-21	النسبة (%)	Oct-21	النسبة (%)
مجموع الدين العام الفعلي	153680		154828		151309		150446	
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	92147	100.0	93602	100.0	93247	100.0	92951	100.0
مصرف لبنان	58137	63.1	58355	62.3	58002	61.8	57409	61.8
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58137		58355		58002		57409	
المصارف	16186	17.6	16994	18.2	21200	22.7	22379	24.1
سندات خزينة	15931		16741		20900		22075	
قروض للمؤسسات العامة	255		253		300		304	
آخرون (سندات)	17824	19.3	18253	19.5	14045	14.2	13163	14.2
الجمهور	471		467		581		587	
المؤسسات العامة	16713		17147		13021		12135	
المؤسسات المالية	640		639		443		441	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	61533	100.0	61226	100.0	58062	100.0	57495	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	3027	4.9	3060	5.0	2958	5.1	3047	5.3
غيرها	58506	95.1	58166	95.0	55104	94.9	54448	94.7
ودائع القطاع العام	25563		22935		19238		18218	

المصدر : مصرف لبنان

للأفراد والمؤسسات، ودون سقوف، التقدم من جميع المصارف لتمير عمليات «صيرفة» على سعر ٣٨٠٠٠ ليرة للدولار الواحد.

تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ بالمقارنة مع ١٥٨١٣ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ١٨٢٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، في استمرار للمنحى القائم منذ بداية الأزمة.



ثالثاً - أبرز التطورات المصرفية والنقدية في شهر كانون الأول ٢٠٢٢

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ٤٢٤٢٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ٤٠١٧١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وقد تأثرت ببيان مصرف لبنان الذي سمح بموجبه



الكتلة النقدية بالليرة M2، بشكل ملحوظ إلى ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ٦٧٨٥٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ٤١٥١٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. ويرتبط هذا الأمر بسياسات مصرف لبنان واضطراره أحياناً إلى سحب جزء من هذا النقد. التداول وأحياناً أخرى إلى سحب جزء من هذا النقد. في موازاة ذلك، توسّعت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ١٠٧٦٣١ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ٧٩٠٠٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.



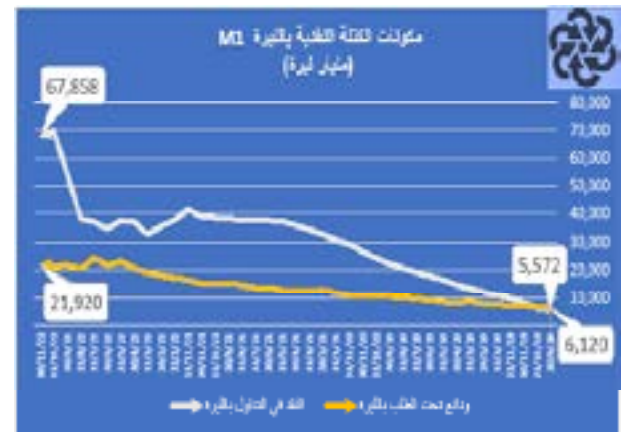
نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، موزعة بين ٨,٩ مليارات للقطاع الخاص المقيم و ١,٣ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ١٠,٨ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ١٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. مع العلم أنّ تراجع التسليفات بالعملات الأجنبية يعود بجزء منه إلى تسديد المقترضين ديونهم على سعر صرف ١٥٠٧,٥ ليرات أو ٨٠٠٠ ليرة للدولار وغياب التسليفات الجديدة بالدولار. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ٣٢,٩٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وتتوزّع باقي الودائع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• تراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة قليلاً إلى ١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ١٢٨٢٣ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ١٨٢٥٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، مع عدم قدرة ورغبة المصارف في تمويل جزء من عجز الدولة.

• الكتلة النقدية بالليرة

ازدادت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية

تراجعت وداائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى ٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ٩٦,٤ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ١٠٢,٨ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. ويُفسّر تراجع الودائع بالعملات الأجنبية بعوامل عدّة أبرزها تسديد القروض الذي يُقدّر بحوالي ٧٠٪ في المتوسط منذ اندلاع الأزمة وسحب الودائع استناداً إلى التعميمات ١٥١ و ١٥٨.

استمرت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية في التراجع إلى ١٠,٢ مليارات دولار في



المتموّعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).
• استقرّت تقريباً ودائع المصارف لدى المصارف المرسلّة وبلغت ٤,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ مقابل حوالي ٤,١ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢، كما استقرّت التزامات المصارف تجاه المصارف المرسلّة عند ٤,٣ مليارات دولار في التاريخين المذكورين، ليكون بالتالي صافي هذه الديون سلبياً بأكثر من ١٠٠ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد بلغت ١٠,٦٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

• تراجمت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤنات، إلى ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ٣,٤ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و٤,٤ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبّقة لإحتساب الخسائر



مليارات دولار في نهاية كانون الأول مقابل ١٠٥,٩
مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و ١٠٩,٠
مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.

• انخفضت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٧,٥ ليرات/دولار) إلى ١٠٥,٥



٢٠٢١. تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان أصدر التعميم الوسيط رقم ٦٥٩ بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٠ يسمح بإعادة تخمين الأصول الثابتة المادية والمالية للمصارف وتسجيل ٥٠٪ من ربح التحسين في حسابات رأس المال.

• ازدادت حسابات رأس المال، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي، إلى ١٨,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ١٦,٤ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق و ١٧,٨ مليار دولار في نهاية كانون الأول



• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي

في نهاية أيلول ٢٠٢٢ (آخر الأرقام المتوافرة)، تابع عدد فروع المصارف التجارية انخفاضه إلى ٨٠١ فرعاً، وكذلك عدد العاملين في القطاع المصرفي الذي وصل إلى ١٦٤٨١ شخصاً.

• ارتفعت القيم الثابتة المادية، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي، بشكل كبير وللشهر الثاني على التوالي، إلى ١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مقابل ٧,٣ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ٣,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، بعد أن تمّت إعادة تقييم الأصول الثابتة المادية في عدد من المصارف.



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الأول ٢٠٢٢، انخفض قليلاً متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٦٠٪ مقابل ٠,٦٥٪ في الشهر الذي سبق (١,٠٩٪ في كانون الأول ٢٠٢١)، وانخفض متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى ٤,٥٦٪ مقابل ٥,٣٠٪ (٧,١٤٪ في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي). على صعيد آخر، ارتفع معدل الفائدة من يوم ليوم على العمليات بين المصارف بالليرة المنقّذة عبر شركة لبنان المالية إلى ٨,٥٢٪ في كانون الأول ٢٠٢٢ مع زيادة ملحوظة في حجم العمليات، مقابل ٣٪ في الشهر الذي سبق، علماً أنه لم تجر أية عملية في كانون الأول ٢٠٢١. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة على ٦,٤٢٪ مقابل ٦,٤١٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٥٥٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢١). وبلغ متوسط عمر المحفظة ١٢٧٥ يوماً (٣,٥٠ سنوات) مقابل ١٢٩٩ يوماً (٣,٥٧ سنوات) في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ (١٥١٣ يوماً أو ٤,١٦ سنوات في نهاية عام ٢٠٢١). على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المصدّرة في شهر كانون الأول ٢٠٢٢، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٥٠٪ لفئة السنتين، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات و ٦,٥٠٪ لفئة الخمس سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة

جدول رقم ٩ تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

كانون الأول ٢٠٢١	تشرين الثاني ٢٠٢٢	كانون الأول ٢٠٢٢	
١,٠٩	٠,٦٥	٠,٦٠	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
٧,١٤	٥,٣٠	٤,٥٦	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
-	٣,٠٠	٨,٥٢	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

(٦,٠١٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي كانون الأول ٢٠٢٢، ارتفع متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٤,٧٤٪ مقابل ٤,٦٥٪ في الشهر الذي سبق (٠,٢١٪ في كانون الأول ٢٠٢١). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

في كانون الأول ٢٠٢٢، بقي متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ وبلغ ٠,٠٦٪ مقابل ٠,٠٧٪ في الشهر الذي سبق (٠,١٩٪ في كانون الأول ٢٠٢١)، وانخفض متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٤,١٦٪ مقابل ٤,٣٥٪

جدول رقم ١٠
تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

كانون الأول ٢٠٢١	تشرين الثاني ٢٠٢٢	كانون الأول ٢٠٢٢
٠,١٩	٠,٠٧	٠,٠٦
٦,٠١	٤,٣٥	٤,١٦
٠,٢١	٤,٦٥	٤,٧٤

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية ١٥١٩٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ مقابل ١٥١٩٨ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و ١٧٨٣٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٢٦٤٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٢ مقابل انخفاضها بقيمة ٦٢٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢١.

سوق القطع

في كانون الأول ٢٠٢٢، ارتفع سعر الصرف على منصة صيرفة من ٣٠٣٠٠ ليرة للدولار الواحد في بداية الشهر إلى ٣٨٠٠٠ ليرة/دولار في نهايته، وبلغ متوسطه الشهري ٣١٧٧٥ ليرة/دولار. وفي كانون الأول ٢٠٢٢، استمر المنحى التصاعدي لسعر صرف الدولار في السوق الموازية، بحيث أقفل تقريباً على سعر ٤٢٤٠٠ ليرة للدولار الواحد في نهاية العام ٢٠٢٢، مقابل حوالي ٤١١٥٠ ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢ و ٢٧٦٥٠ ليرة في نهاية العام ٢٠٢١.



الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

Dec-22	Nov-22	Dec-21	Dec-20	البيان
				الموجودات
165536	163972	168501	168142	الموفورات
6552	4390	4224	1664	- أوراق نقدية
158984	159582	164277	166477	- ودائع لدى مصرف لبنان
27150	28842	37506	48288	ديون على القطاع الخاص المقيم
13778	14555	16455	19674	- بالليرات اللبنانية
13372	14287	21051	28614	- بالعملات الأجنبية
17383	18267	25215	31745	ديون على القطاع العام
12707	12823	18258	17266	منها: سندات باليرة
4423	5189	6661	14157	سندات بالعملات
253	255	296	322	ديون مختلفة
15184	15243	18253	21140	موجودات خارجية
3078	3256	4275	6235	- قروض على غير المقيمين
6333	6203	6919	7110	- قروض على مصارف غير مقيمة
3757	3693	4708	6190	- موجودات خارجية أخرى
1213	1299	1563	871	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
804	792	788	735	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
20690	13757	7356	7594	القيم الثابتة
4210	3904	2954	2445	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
4699	4824	3763	4120	موجودات غير مصنفة
254853	248810	263547	283474	المجموع
				المطلوبات
154248	152496	158178	168519	ودائع القطاع الخاص
42336	39428	37099	37779	- ودائع باليرة
111912	113069	121079	130740	- ودائع بالعملات الأجنبية
7055	6892	7538	8264	ودائع القطاع العام
35270	35300	36996	41233	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
3038	2999	3072	3403	- بالليرات اللبنانية
32233	32301	33924	37830	- بالعملات الأجنبية
6501	6503	7343	9924	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
417	545	595	813	سندات دين
27569	24772	26811	30045	أموال دائمة
20925	23652	25321	28026	- أموال خاصة
6644	1121	1490	2019	- الرأسمال المساند
23793	22300	26085	24675	مطلوبات غير مصنفة
254853	248810	263547	283474	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

Dec-22	Nov-22	Dec-21	Dec-20	البيان
				الموجودات
40777	40150	45591	54162	الموجودات الخارجية :
25102	24466	25019	26116	- ذهب
(16651)	(16229)	(16596)	(17324)	(مقيم بملايين د.أ)
15675	15684	20572	28046	- عملات أجنبية
(10398)	(10404)	(13646)	(18604)	(مقيمة بملايين د.أ)
342	365	396	377	ديون على القطاع الخاص
16159	16343	18951	19756	سلفات للمصارف التجارية
1830	1824	1722	1768	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
0	0	0	0	سلفات للقطاع العام (المؤسسات العامة)
67849	68280	68524	68548	محفظة الأوراق المالية
431	439	438	395	القيم الثابتة
18081	18081	18081	18081	أصول من عمليات تبادل ادوات المالية
140508	137303	92309	60987	موجودات غير مصنفة
285977	282786	246011	224075	المجموع
				المطلوبات
80171	72341	45761	30918	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
153275	154621	158207	155504	ودائع المصارف التجارية
2645	2539	2734	2774	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
369	91	66	79	ودائع القطاع الخاص
19341	19292	11692	6838	التزامات تجاه القطاع العام
19131	18621	17872	17383	فروقات قطع
2495	2492	1892	4420	التزامات خارجية
(1655)	(1653)	(1255)	(2932)	(مقيمة بملايين د.أ)
90	90	90	90	التزامات خاصة طويلة الأجل
5296	5317	5319	5350	الأموال الخاصة
3162	7382	2378	720	مطلوبات غير مصنفة
285977	282786	246011	224075	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدي

(بمليارات ل.ل.)

Dec-22	Nov-22	Dec-21	Dec-20	البيان
98780	89779	57937	40156	الكتلة النقدية M1
73514	67858	41515	29242	- النقد في التداول
25266	21920	16422	10914	- ودائع تحت الطلب باليرة
130423	131536	142798	159376	الكتلة شبه النقدية
17802	17853	21070	27354	- ودائع أخرى باليرة
112620	113683	121729	132022	- ودائع بالعملة الأجنبية
369	417	334	519	سندات دين
				النقد وشبه النقد
116583	107631	79007	67510	- بالليرات اللبنانية M2
229572	221731	201070	200052	- بالليرات والعملة M3
247761	240058	215115	211578	- إجمالي الوفورات النقدية + M4 = M3 سندات الجمهور
				عناصر التغطية :
18197	17545	22950	27028	ديون صافية على الخارج
25102	24466	25019	26116	- الموجودات بالذهب
(6905)	(6921)	(2069)	912	- الموجودات بالعملة الأجنبية
31711	33691	49634	58907	وضعية القطاع العام المدينة
50842	52312	67506	76290	- ديون صافية على القطاع العام
(19131)	(18621)	(17872)	(17383)	- فروقات القطع
30038	31796	40669	51964	ديون على القطاع الخاص
15449	16235	18281	21706	- بالليرات اللبنانية
14589	15562	22389	30258	- بالعملة الأجنبية
149625	138699	87817	62153	مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)
229572	221731	201070	200052	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت كانون الأول ٢٠٢٢

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأمريكي	1507.50	1507.50	1507.50	1507.50
الفرنك السويسري	1595.74	1632.02	1615.17	1622.36
الجنيه الاسترليني	1795.73	1869.15	1835.53	1815.48
الين الياباني	10.95	11.55	11.17	11.26
الدولار الكندي	1100.61	1123.49	1109.49	1115.10
الدولار الاسترالي	1005.95	1035.80	1017.08	1020.58
اليورو	1574.28	1607.75	1594.28	1604.28

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأمريكي

العملة	Nov-22				Dec-22			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.12	1.21	1.18	1.21	1.20	1.24	1.22	1.21
الين الياباني	138.07	148.27	142.06	138.07	131.12	137.78	134.90	131.12
الفرنك السويسري	0.94	1.01	0.96	0.94	0.92	0.94	0.93	0.92
اليورو	0.97	1.04	1.02	1.04	1.05	1.07	1.06	1.07
أونصة الذهب	1478.78	1778.44	1716.94	1769.92	1766.76	1823.55	1797.67	1823.55

المصدر : Bloomberg.com

أسعار الفائدة على بعض العملات الدولية الرئيسية

	تشرين الأول 2022				تشرين الثاني 2022			
	شهر	أشهر 3	أشهر 6	سنة	شهر	أشهر 3	أشهر 6	سنة
الدولار الأمريكي	3.47	4.14	4.64	5.19	3.94	4.65	5.12	5.56
الجنيه الاسترليني	2.62	3.39	4.27	-	3.04	3.53	4.11	-
الين الياباني	-0.06	-0.03	0.04	-	-0.06	-0.04	0.03	-

المصدر : Global-Rate.com



محصير الودائع المصرفية

من خطة Lazard إلى قانون إعادة التوازن للنظام المالي

المحامي البروفسور نصري أنطوان دياب

“L'expérience est un bon professeur, mais nous sommes de mauvais élèves. Nous continuons à faire les mêmes erreurs tenaces”.

” التجربة خير أستاذ، ولكننا تلاميذ سيئون. إننا نستمر في ارتكاب نفس الأخطاء العنيدة.”

N. Roubini, *Mégamenaces*, Buchet. Chastel, 2023, p.19.

الموجز التنفيذي

- 1- حدّدت الحكومة اللبنانية حجم ما أطلقت عليه تسمية “الفجوة” في القطاع المصرفي (أي في مصرف لبنان والمصارف التجارية) بمبلغ 72 مليار دولار أميركي.
- 2- أقرّت الحكومة صراحةً بأن “الفجوة” ناجمة عن أفعالها وعن أفعال مصرف لبنان: “سياسات مالية غير منمّطة”، و”خسائر ضخمة تكبّدها مصرف لبنان نتيجة قيامه بعمليات مالية هدفت إلى جذب تدفقات رأس المال للحفاظ على سعر الصرف الثابت (...) ولتمويل العجز في الموازنة”، وغيرها (وفق عبارات الحكومة).
- 3- تُظهر ميزانية مصرف لبنان والميزانية المجمّعة للمصارف اللبنانية كما وضعها البنك الدولي (World Bank) أن قيمة “ودائع” المصارف لدى مصرف لبنان كانت توازي قيمة ودائع المودعين لدى المصارف. يوجد إذاً كتلتان من الديون: ديون بدمّة مصرف لبنان والدولة بالتكافل والتضامن بينهما لصالح المصارف؛ وديون بدمّة المصارف لصالح المودعين. الرابط بين هؤلاء الدائنين والمدّينين واضح، ومسؤولية وحقوق وديون كل منهم واضحة أيضاً.
- 4- «الدولة هي المالك الوحيد لمصرف لبنان (المادة 15 من قانون النقد والتسليف)، وهي أيضاً ملزمة صراحةً بأن تغطّي عجز وخسارات مصرف لبنان (المادة 113 من القانون عينه). ما صرفه مصرف لبنان لم يكن لحاجاته الخاصة، بل لتغطية حاجات الدولة.
- 5- هناك إذاً ودائع للمصارف في مصرف لبنان؛ وهناك “فجوة” أقرّت الدولة بأنها مسؤولة عنها بالتكافل والتضامن مع مصرف لبنان. المعادلة هي التالية: إمّا أن يدفع مصرف لبنان هذه الودائع للمصارف وتحمل الدولة عبء “الفجوة”، وعندها من الممكن أن تعود الودائع أو جزء منها للمودعين؛ وإمّا ألا يدفع مصرف لبنان هذه الودائع للمصارف ولا تتحمل الدولة عبء “الفجوة”، وعندها بكل تأكيد لن تعود الودائع للمودعين.
- 6- موقف الدولة واضح وصريح وعلمي: لا تريد الدولة أن تتحمل بتاتاً عبء “الفجوة”، كما لا تريد أن يسدّد مصرف لبنان الودائع للمصارف؛ “إلغاء الودائع”، “هدر الملكية (الودائع)”，”تخفيض قيمة توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان”，”مساهمة الدولة” بمبلغ زهيد وغير نقدي (سندات دين) قدره 2,5 مليار دولار (أي ما يوازي 3% فقط من “الفجوة”)، هي عبارات تضمّنتها صراحةً الخطط، والبيانات، ومشاريع القوانين.
- 7- بالتالي، قررت الدولة إبراء ذمتها ودمّة مصرف لبنان من أي مسؤولية، وترك كامل عبء “الفجوة” الثقيل على عاتق المودعين: شطب ودائع المصارف لدى مصرف لبنان؛ وشطب ودائع المودعين لدى المصارف؛ وتصفير الحسابات.
- 8- وضعت الحكومات المتتالية خططاً ومشاريع قوانين، دون أن تكشف عن تقارير الشركات الثلاث التي تعاقدت معها: Alvarez & Marsal، وKPMG، وOliver Wyman (إن وُجِدَت هذه التقارير)، وهي وحدها التي من شأنها إعطاء

إلى النائب النقيب ملحم خلف، أهدى هذه الدراسة، تقديراً لعطاءاته، فهو يُبقي شعلة الأهل مُضيئة في الظلمة الداكنة التي تحيط بنا. وأودّ أن أشكر السيد غايي فرنجية، الأخصائي المصرفي والمالي، للمعلومات القيمة التي زوّدي بها وللوقت الذي منحتني إياه للمناقشة الغنيّة.

- أرقام موثوقة. فمن أين أتى بأرقام 72 مليار دولار "للفجوة"؛ أو 2,5 مليار لمساهمة الدولة في تغطية "الفجوة"؛ أو 100,000 دولار لتحديد الحسابات "الصغيرة" (ومن أين ستأتي هذه الأموال، وهي مقدرة بعشرات مليارات الدولار)؛ أو تخمين حاجات الطلاب في الخارج؟ وما هو حجم أو نسبة الليرة (Lirafication)، إقطاع أو "قصّة الشعر" (Haircut)، وتخفيض توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان؟ وكيف يمكن لنواب الأمة أن يناقشوا مشاريع قوانين ركيزتها الأولى والأخيرة الأرقام، في غياب أرقام موثوقة؟
- 9 - إنها حالة فريدة من نوعها، يتحمل فيها شخص (المودع) على أمواله الخاصة، مسؤولية أفعال لم يقتربها وحتى لم يستفد (وحده) منها. إذا هناك ثمة طرف في المعادلة لا يتحمل أي مسؤولية عن "الفجوة"، فهو المودع. الدولة مسؤولة؛ ومصرف لبنان مسؤول؛ والمصارف مسؤولة؛ كل بنسبة يمكن تحديدها. أما المودع، فهو غير مسؤول، إلا أنه وبسحر ساحر يُحمل منفرداً كامل عبء "الفجوة".
- 10 - جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية إستفادوا من "الفجوة": تمويل الدولة؛ دعم الكهرباء والهاتف والدواء؛ تثبيت سعر صرف الليرة؛ وغيرها. فمن الحق والمنطق والانصاف عدم تحميل المودعين وحدهم هذا العبء، والدعوة لتحمل الدولة مسؤولياتها تجاه المودعين، وهم أيضاً مواطنين. أما هرطقة التمييز بين "الودائع الكبيرة" و "الودائع الصغيرة" (بدلاً من التمييز بين الودائع المشروعة والودائع غير المشروعة) أو إبتداع مفاهيم مثل "تراتبية المسؤوليات" خارج إطارها القانوني، فهي عارية عن أي قيمة قانونية أو أخلاقية، وحتى عن أي قيمة إقتصادية كون الكثير من الودائع "الكبيرة" (المشروعة) تعود ملكيتها لقطاعات إجتماعية وإقتصادية حيوية التي دونها لا تعافٍ ممكن: مصانع، ومستشفيات، ومستوردون، ونقابات، وصناديق، وغيرها. لا تمييز بين اللبنانيين: هذا ما ينص عليه الدستور (المادة 7)، وما ذكر به المجلس الدستوري في قرار صادر منذ أقل من شهر واحد. فإذا يصح قول البعض أن أصول الدولة هي ملك لكل اللبنانيين وليس للمودعين وحدهم، يصح أيضاً القول أن "الفجوة" هي مسؤولية كل اللبنانيين وليس المودعين وحدهم: حقوق متساوية وواجبات متساوية.
- 11 - في ظل أزمة نظامية (Systémique)، فإن المطالبة "بإفلاس" المصارف وتطبيق قوانين 1967 عليها لا تستقيم محاسبياً وقانونياً، وتضرّ بالمودعين.
- 12 - لا أحد يطالب ببيع أصول الدولة، بل بإدارتها وإستثمارها بشكل يسمح بسدّ "الفجوة" بشكل مُنصف.

Executive Summary

1. The Government of Lebanon set at US\$ 72 billion what it called the "gap" ("al fajwa") of the banking sector, i.e. the Banque du Liban ("BDL") and the commercial banks. The term "gap" that is used by the Government is interesting in that it does not correspond to any legal, accounting or financial concept. This linguistic vagueness has led, since 2019, to a legal vagueness around both the diagnosis and the proposed solutions.
2. The Government has expressly acknowledged that the "gap" is due to its own actions and those of BDL: "Disorganized financial policies"; "Huge losses suffered by BDL as a consequence of financial operations it undertook with the aim of attracting capital flows to maintain a fixed conversion rate (of the LBP) and to finance the budget deficit of the State"; etc. (as stated by the Government).
3. The balance sheet of BDL and the consolidated balance sheet of the Lebanese banks as established by the World Bank, show that the value of the commercial banks' "deposits" with BDL corresponded to the value of the depositors' deposits with the banks. There are therefore two blocks of debt: debts of BDL and the State owed jointly and severally to the banks; and debts of banks owed to the depositors. The link between these creditors and debtors is clear; and the rights and debts of each of them are equally clear.
4. The State is the sole owner of BDL (article 15 of the Code of Money and Credit), and it is also expressly required to cover BDL's deficit and losses (article 113 of the Code). It is obvious that what BDL has spent was not for its own needs, but rather to cover the State's needs.
5. There are therefore "deposits" (investments, reserves, etc.) of the banks with BDL; and there is a "gap" for which the State has recognized responsibility, jointly and severally with BDL. The equation is therefore as follows: either BDL reimburses the banks for their deposits with it and the State bears the burden of the "gap", and then it may be possible for the depositors to eventually recover all or part of their deposits with the banks; or, on the contrary, BDL does not reimburse their deposits to the banks and the State does not bear the burden of the "gap", and then, in all certainty, the depositors will not recover their deposits.
6. The State's position is clear, express, and public since the Lazard project of April 2020: the State does not want to bear the burden of the "gap" at all, as it does not want BDL to reimburse the banks' deposits. "Cancellation of

deposits”; “Dissipation of property (deposits)”; “Reduction in the value of banks’ investments with BDL”; “State participation” in filling the “gap” with a ridiculously low and non-monetary amount (in treasury bonds) worth US\$ 2.5 billion (representing barely 3% of the “gap”), are expressions used by the State in its various plans, declarations and bills (with the latest, and most dangerous to date, because it legalizes the cancellation of deposits, being the Law on the rebalancing of the financial sector – Gap Resolution Law).

7. Consequently, the State has decided to grant itself a discharge and to grant one to BDL, thus freeing itself of all responsibility, and to make the depositors bear the entire burden of the “gap”: cancellation of banks deposits with BDL; cancellation of depositors’ deposits with the banks; and reset of accounts.

8. Successive governments have drawn up plans and proposed draft laws, without ever making public (if they exist) the reports of the three foreign companies with which it had contracted in September 2020: Alvarez & Marsal, KPMG, and Oliver Wyman. Only these reports are likely to give credible figures. One can only wonder where the State got the following figures from: US\$ 72 billion for the “gap”; US\$ 2.5 billion for the State’s participation in filling the “gap”; US\$100,000 to determine what is arbitrarily qualified as “small accounts” (estimated at several tens of billions of US\$); needs of students abroad. And then, one can also wonder what is the amount or the proportion of the Liraification, the Haircut, or the reduction in value of the banks’ investments with BDL. Finally and above all, one can wonder how, in the total absence of credible figures, the Representatives of the Nation can discuss, in Parliament, bills that are mainly based on figures.

9. This is a unique case, in which a person (the depositor) bears on their property the responsibility for acts which they did not commit and of which they are not even the (sole) beneficiary. If there is only one party in the equation who is not responsible for the “gap”, it is the depositor. The State is responsible; BDL is responsible; banks are responsible - each in a proportion that is quite possible to determine. The depositors, on the other hand, are not responsible, but, by magic, they alone are allocated the entire burden of the “gap”.

10. If there is one fundamental point that needs to be established, it would be the following: all persons residing on the Lebanese territory took advantage of the “gap”. All residents have indeed benefited from State funding; subsidies for electricity, telephone and medicine; maintenance of the LBP conversion rate; etc. It is therefore only logical and fair not to make depositors bear alone the burden of the “gap”, and to call on the State to assume its responsibilities with regard to depositors (who, as citizens, are worthy of protection). The heresy of the distinction between “large” and “small” deposits (rather than legitimate and illegitimate) is devoid of any legal and ethical value, and stems from a political and dogmatic posture. The invention of concepts, such as the “hierarchy of responsibilities” outside any legal framework, has the same pitfalls. This heresy and invention are, moreover, devoid of any economic value, since many “large” (and legitimate) deposits are the property of economic and social sectors that are vital to the Lebanese economy and without which no recovery would be possible: factories; hospitals; importers; unions and orders; mutual funds; etc. No distinction (discrimination) between Lebanese is allowed: this is what the Constitution (article 7) provides for, and this is what the Constitutional Council recalled in a judgment handed down very recently, in December 2022. If it is correct to say, as some do, that the State assets are the property of all Lebanese people, and not that of depositors alone, it is equally correct to say, as we do, that the “gap” is the responsibility of all Lebanese people and not that of the depositors alone: equal rights and equal burdens. It is important to note that the European Court of Human Rights (ECHR) considers that bank deposits constitute property protected by the European Convention on Human Rights. The ECHR goes so far as to link the issue to the depositors’ fundamental rights. The Lebanese State must draw a lesson from this.

11. In the face of the systemic crisis that is racking Lebanon, the calls made by some to “bankrupt” (latu sensu) the banks and to apply to them the laws of 1967 (which were promulgated for individual cases of cessation of payments) lack legal and accounting foundations. Moreover, these appeals are detrimental to the depositors, since the fate of each deposit will depend on each bank taken separately, even though the fate of all banks is directly linked to a single and common fact: the “gap”. And it is legitimate to ask those who call for the “bankruptcy” of banks if they have done the exercise of calculating the total consolidated amount of recoveries that would be available to depositors after the bankruptcy of all the banks; and, if so, whether they compared that amount to the US\$72 billion “gap”. These simple calculations help put things into perspective. Moreover, the “bankruptcy” of all banks would jeopardize the very possibility of reviving the national economy, for a very long time.

12. No one is calling for the sale of State assets, but only for their exploitation and management in a way that allows the “gap” to be filled fairly. The question should not be dealt with on political and dogmatic bases, but rather on purely legal and economic bases.

المقدمة

بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على بدء الأزمة المالية، والاقتصادية، والنقدية في لبنان، وهي من أسوأ ثلاث أزمات في التاريخ العالمي منذ منتصف القرن التاسع عشر حسب توصيف البنك الدولي⁽¹⁾، والتي من أجل سهولة

البحث يتمّ تحديد تاريخ إنطلاقها في 17 تشرين الأول 2019؛ وبعد تآكل الودائع المصرفية بكافة الطرق الممكن تخيلها والتي كُنّا قد توقعنا قسماً كبيراً منها وحذّرنا منها في أواخر 2019 (2)، من "قصة شعر" (Haircut) على الحسابات المصرفية، وليرة (Lirafication) أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية، ومنع السحوبات والتحويلات ووضع آليات إستثنائية من قبل مصرف لبنان (3)، وتضخم هائل، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية بشكل متسارع وغير مسبوق مع كل المشاكل الكارثية الناجمة عن ذلك على الصعيدين التعاقدى والاجتماعي (4)؛ بعد كل ذلك، لا تزال السلطة اللبنانية تسير على درب الخطة التي وضعتها شركة Lazard Frères SAS في آذار 2020: شطب الودائع المصرفية وتحميل المودعين ومساهمي المصارف (عبر حذف رأسمال المصارف) كامل ما تسمّيه السلطة "الفجوة".

الدولة خلقت "الفجوة" وإعترفت بأنها إستعملت الأموال الناجمة عنها. الدولة تملك مصرف لبنان، وهي مسؤولة عن تغطية عجزه وخسائره؛ هذا ما ينصّ عليه قانون النقد والتسليف في مادتين مختلفتين (المادتان 15 و 113). إذا أقرّت الدولة بهذا الواقع، تكون إستعادة الودائع ممكنة (عاجلاً أم آجلاً)؛ أمّا إذا لا تقرّ الدولة بهذا الواقع، تختفي الودائع (حتماً ونهائياً). لغاية الآن، تعترف الدولة بمسؤوليتها في خلق "الفجوة" وفي إستعمال الأموال المتأتية منها، لكنها تجاهر بأنها لن تتحمّل تبعاتها وأن المودعين وحدهم هم من سيتحمّلها.

على سبيل التذكير، فإن "الفجوة"، باعتراف الحكومة، هي نتيجة لتراكم الخسائر، والهدر، والإستدانة (5)، والصرف بشكل غير مستدام على مدى عقود من قبل الدولة. تُقدّر "الفجوة" بحوالي 72 مليار دولار أميركي (6)، ويعتبر البعض أن الدولة إستهلكت 86% منها، أي حوالي 62 مليار دولار أميركي (7).

من الواضح أن ما صرفه مصرف لبنان لم يكن لحاجاته الخاصة، بل جاء تلبيةً لحاجات الدولة والقطاع العام ولتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرسومة من قبل الحكومات ومجلس النواب فيما خُصّ مثلاً للمسبيين الرئيسيين "للفجوة": قطاع الكهرباء وتشبث سعر صرف الليرة (Peg). إن إعادة نظر جذرية في مهمة مصرف لبنان تشكّل شرطاً أساسياً لإعادة الإنتظام للقطاع المصرفي، وهذا المطلوب يُثار في العالم بعد كل أزمة مالية، حتى دون أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه في لبنان (8).

(١) مراجعة:

World Bank Group, Lebanon Economic Monitor, Lebanon Sinking (To the Top 3), Spring 2021.

(٢) نصري دياب وكريم ظاهر: «الآفاق القانونية والمالية لأزمة الدين السيادي اللبناني»، مجلة لنقابة المحامين في بيروت «العدل»، ٢٠٢٠، صفحة ٧ وما يليها.
(٣) على سبيل المثال لا الحصر، نذكر: القرار الأساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ (تعميم أساسي رقم ١٥١) المتعلّق بإجراءات إستثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملة الأجنبية؛ والقرار الأساسي رقم ١٣٣٣٥ تاريخ ٢٠٢١/٦/٨ (تعميم أساسي رقم ١٥٨) المتعلّق بإجراءات إستثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملة الأجنبية؛ وقد إرتكز مصرف لبنان على مفهومين من القانون الإداري لاتخاذ القرارين المذكورين: «الظروف الاستثنائية» (Circonstances exceptionnelles) و «المصلحة العامة» (Intérêt général).
(٤) لدراستين حول هذا الموضوع، تفرّقهما ٣٥ سنة، كأن كابوس اللبنانيين لا نهاية له، مراجعة:

Nasri Diab, "La dépréciation monétaire et ses effets sur les contrats en droit interne et dans la pratique internationale", *Revue du Barreau de Beyrouth "Al Adl"*, 1987, page 127.

البروفسور نجيب الحاج شاهين، «إيفاء الديون المحرّرة بالعملة الأجنبية في العقود الداخلية»، مجلة التحكيم العالمية، ٢٠٢٢، عدد رقم ٥١-٥٢، صفحة ٧٧.
(٥) مراجعة: الرئيس فؤاد السنيورة، الدين العام اللبناني - التراكم والتأثيرات السلبية، دار الكتاب العربي، ٢٠٢٢.

(٦) الحكومة اللبنانية، ورقة «برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي»، في «ملفات الحكومة اللبنانية في سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي»، ٩ أيلول ٢٠٢٢، صفحة ٨، فقرة ٢٢؛ ومراجعة أيضاً:

Kulluna Irada, *Financial Sector Restructuring – Bridging the Gap, (Draft) December 2022*, page 5.

(٧) د. فادي خلف، «المصارف بين الحقيقة والخرافات»، إفتاحية التقرير الشهري لجمعية المصارف، كانون الأول ٢٠٢٢، صفحة ٤ (الفرضية السادسة).
(٨) مراجعة:

Patrick Artus & Marie-Paule Virard, *La folie des banques centrales*, Fayard, 2016, page 107 : La banque centrale «doit revoir en profondeur les termes de son mandat».

قال المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان لدى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة Olivier De Schutter، في تقريره المرفوع الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان 2022 (9)، ان لبنان " يتخبط في أزمة من أسوأ الأزمات الاقتصادية والمالية في التاريخ"، واعتبر ان "الدولة اللبنانية، بما في ذلك مصرفها المركزي، مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإفكار غير الضروري للسكان". وهذه الجملة الأخيرة تعزز الفكرة التي سبق وعرضناها في دراسات نشرناها خلال السنوات الماضية والتي سنوسعها مجدداً في الدراسة الحاضرة : إن الدولة اللبنانية ومصرف لبنان هما جهة واحدة غير منفصلة فيما يخص " الفجوة " والمسؤولية الناجمة عنها.

سنبين في هذه الدراسة كيف تصرفت السلطة اللبنانية بمصير الودائع المصرفية، من خطة Lazard والتعاقد مع شركات Alvarez & Marsal، وKPMG، وOliver Wyman في العام 2020 (الفقرة الأولى)، الى ورقة "إستراتيجية النهوض بالقطاع المالي FSRs" للعام 2022 ومشاريع القوانين المنبثقة منها : من مشروع قانون "معالجة أوضاع المصارف وإعادة تنظيمها" (Bank Resolution)، ومشروع قانون "إعادة التوازن للنظام المالي" (Gap Resolution)، ومشروع قانون "وضع ضوابط إستثنائية ومؤقتة على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية" (Capital Control) (الفقرة الثانية). وسناقش بإيجاز الطرح المقدم من البعض والداعي إلى "إفلاس" (lato sensu) المصارف كحل وحيد لتغطية "الفجوة" (الفقرة الثالثة).

نشير الى أن كل هذه التقارير والمشاريع والخطط تفتقر الى نظرة إقتصادية (وقانونية) معمقة، وأتت أقرب الى مجرد تمارين محاسبية هادفة الى تصفير الودائع وديون مصرف لبنان وخسائر الدولة، ومُبرئة ذمة الجميع على حساب المودعين. وللتذكير، نشير أيضاً الى أن شركة McKinsey كانت قد وضعت، في العام 2017، تقريراً مفصلاً جداً (1274 صفحة)، يغطي بشكل وافٍ ومعقّد كل قطاع على حدة (10)؛ وكان يكفي للحكومة أن تركز على هذا التقرير لتحويل خططها من محاسبية الى إقتصادية.

مشكلة بهذا الحجم تستحق عملاً معمقاً يتخطى الأرقام والحسابات المبسطة، وتفرض البحث في العمق لتحديد كيفية توزيع عبء "الفجوة" بين مَنْ إستفاد منها وَمَنْ تضرّر منها (وبالطبع مَنْ سبّبها). أقلّ ما كان يتوجب على السلطة القيام به هو دراسة الأمثلة التاريخية، كون لبنان ليس أول بلد في العالم وفي التاريخ يُصاب بكارثة من هذا النوع. على سبيل المثال لا الحصر، أقرّت الجمهورية الفدرالية الألمانية، في العام 1952، قانون "Equalization of Burdens Law" لتوزيع أعباء وخسائر الحرب العالمية الثانية بين مختلف شرائح المجتمع الألماني، بعدما تبين أن البعض تضرّر أكثر بكثير من غيره، مما حثّم إعادة التوازن بينهم، لكونهم مواطنين بلد واحد، متساوين في الحقوق والواجبات، ويستحقون الحصول على نفس فرص التعافي الاقتصادي والاجتماعي (11).

تتعدّد الخطط والنصوص التي تضعها السلطة، وتختلف أشكالها وأنواعها وأحكامها، إلا أن هدفها واحد، وثابت، وواضح: إفلات الدولة ومصرف لبنان من كل مسؤولية، وشطب ودائع المودعين وتحميلهم، منفردين، كامل عبء

(٩) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مستند A/HRC/38/50/Add.1 تاريخ ١١ نيسان ٢٠٢٢.

(١٠) مراجعة : McKinsey & Company, Lebanon Economic Vision, 2017

محضر مجلس الوزراء تاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٧، قرار رقم ٦٦ (على طلب من وزارة الاقتصاد والتجارة).
(١١) مراجعة :

Harold Jähner, Aftermath - Life in the Fallout of the Third Reich, 1955-1945, WH Allen, 2021 page 78.

حدّد هذا القانون أهدافه كالتالي:

Compensation for damage and losses resulting from expulsions and destruction during the war and post-war period or from damage in the area of damage (...), as well as the alleviation of hardships which have occurred as a result of the reorganisation of the monetary system (...); the necessary funds shall be raised in accordance with this Act (...).

"الفجوة" وبالتالي كامل الخسائر والديون والهدر. والمؤسف ان الجهات الدولية، خاصة منها صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank)، تجاري السلطات اللبنانية في هذا المنحى.

الفقرة الأولى: مُسلسل Lazard، Alvarez & Marsal، KPMG، وOliver Wyman

نصّت النسخة الأولى من خطة شركة Lazard، المُسرّبة في أواخر آذار 2020، على "مساهمة إستثنائية للمودعين الكبار" (Transitory Exceptional Contribution from large depositors)، وهي عبارة تعني عملياً Haircut و/أو Bail-in. وكنا قد علّقنا على هذه النسخة الأولى وتصدّينا بشكل مطلق لمبدأ الـ Haircut، معتبرين أنه غير دستوري وغير قانوني وغير أخلاقي، وذلك في دراسة نشرناها في 11 نيسان 2020 فنّدنا فيها الارتكابات المُزْمعة بحق المودعين وودائعهم (12). صدرت الخطة النهائية لشركة Lazard بعنوان "خطة التعافي المالية الخاصة بالحكومة اللبنانية"، وإعتمدتها الحكومة بقرار تاريخ 30 نيسان 2020 (13).

من المستغرب أن مجلس الوزراء إتخذ آنذاك هذا القرار المصري بشطب الودائع قبل أن يستحصل على أرقام دقيقة عن الوضع المالي للقطاع المصرفي (مصارف ومصرف لبنان). بالفعل، كان مجلس الوزراء قد كلّف، خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 26 آذار 2020، وزير المالية إتخاذ مع مصرف لبنان الإجراءات اللازمة لإظهار الأرقام الدقيقة للوضع المالي والنقدي لميزانية مصرف لبنان؛ إلا أنه لم ينتظر النتائج والأرقام لتبني خطة Lazard (مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام لم تصدر، أو لم تُنشر، حتى اليوم).

ومن ثم، قرر مجلس الوزراء، بتاريخ 21 تموز 2020، التعاقد مع شركات متخصصة للقيام بما لم تقم به وزارة المالية مع مصرف لبنان بالرغم من قرار مجلس الوزراء الآنف الذكر. وبناءً على هذا القرار الجديد، تمّ التعاقد، بتاريخ الأول من أيلول 2020، بين الدولة اللبنانية الممثلة بوزير المالية وكل من شركة Alvarez & Marsal Middle East Limited، وشركة Oliver Wyman، وشركة KPMG Accountants N.V. وأوكلت كل من هذه الشركات مهمات محدّدة ومختلفة.

أوكلت شركة Alvarez & Marsal مهمّة التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، وهذا ما كنا قد طالبنا به، وكنا من الأوائل باستعمال عبارة "Forensic" في دراسة منشورة في تشرين الثاني 2019 (14). والكل يعلم ما حصل لاحقاً، وكيف إضطّر مجلس النواب الى التدخل مرّتين لتذليل العقبة القانونية المتمثلة بالسريّة المصرفية التي أثارها مصرف لبنان بوجه الشركة (بناءً على أحكام المادة 151 من قانون النقد والتسليف)، أولاً بتاريخ 29 كانون الأول 2020 (15) ولاحقاً بتاريخ 7 آذار 2021 (16). أما شركة KPMG، فكان مطلوباً منها تقييم الوضع المالي لمصرف لبنان لغاية 31/12/2018 للمساعدة بفهم (كذا!) النشاطات وطبيعة العمليات والموقع المالي كما أعلن عنها مصرف لبنان، بالإضافة الى التدقيق في ميزانية خاصة الهدف (Special Purpose) لمصرف لبنان موقوفة بتاريخ 31/12/2019 وفي الحسابات المالية للعام 2020. فيما يخصّ شركة Oliver Wyman، كانت مهمتها مراجعة الوضع المالي لمصرف لبنان وإظهار أسباب الاختلال في توازن الوضع المالي للقطاع المصرفي.

(١٢) نصري دياب، "Let Us (Not) Talk About Haircut"، صادر لكس (Sader Lex) - المجلّة القضائية، ١١ آذار ٢٠٢٠.
(١٣) محضر جلسة مجلس الوزراء تاريخ ٢٠٢٠/٤/٣٠، قرار رقم ١٣: «قرر المجلس الموافقة على اعتماد برنامج الحكومة الإصلاحي المرفقة نسخته ربطاً والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار».

(١٤) نصري دياب، "You Can Run But You Cannot Hide" - تعقّب واسترجاع الممتلكات العامة المنهوبة»، جريدة «الجمهورية»، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩.

(١٥) قانون رقم ٢٠٠ تاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٠ القاضي «بتعليق العمل بأحكام سريّة المصارف، الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ لمدة سنة واحدة».
(١٦) قانون رقم ٢٧٩ تاريخ ٧ آذار ٢٠٢٢ القاضي «بتمديد العمل بالقانون رقم ٢٠٢٠/٢٠٠ تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٩ الى حين الانتهاء من أعمال التدقيق الجنائي».

بتاريخ دراستنا الحاضرة (أواخر شهر كانون الثاني 2023)، أي بعد مرور سنتين وخمسة أشهر على إبرام هذه العقود الثلاثة، لم يصدر (أو لم يُنشر) بعد أي تقرير رسمي، مرحلياً كان أو نهائياً، عن أي من هذه الشركات الثلاث. وكان الدكتور ملحم خلف، بصفته نقيب المحامين في بيروت حينها، قد راسل رسمياً وزير المالية بتاريخ 26 آذار 2021، مطالباً إياه بمعلومات عن عمل شركة Alvarez & Marsal وعن هوية من يعرقل التدقيق الجنائي؛ كما وجّه مباشرة كتاباً الى هذه الشركة (17). وبتاريخ 9 نيسان 2021، أرسل النقيب ملحم خلف كتاباً جديداً الى وزير المالية وكتاباً لكل من شركة KPMG وشركة Oliver Wyman يسألهم عن مصير عمل الشركتين (18). في غياب أي جواب وافي، تقدّم، بتاريخ 24 شباط 2022، عدد من المحامين بكتاب الى وزير المالية، بناءً على أحكام قانون الحق في الوصول الى المعلومات رقم 28 تاريخ 10/2/2017، طالبين منه تزويدهم بنسخة عن التقرير النهائي الصادر عن كل من شركة KPMG وشركة Oliver Wyman، وتزويدهم، في حال عدم صدورهما، بنسخة عن التقرير الأولي (19). لم يتلقَ المحامون حتى اليوم أي جواب مرضٍ. عاد النقيب السابق ملحم خلف، بصفته نائباً، وراسل وزير المالية بتاريخ 7 حزيران 2022، مطالباً إياه بنسخة عن التقرير النهائي الصادر عن الشركتين أو على الأقل بنسخة عن تقرير أولي، مع تحديد للتاريخ المرتقب لإصدار التقريرين النهائيين. لا جواب.

كل ذلك يدّل على ان مشاريع القوانين المالية والمصرفية المتداولة لا تركز على أرقام وتقارير رسمية صادرة عن مراجع مستقلة وموثوقة تعاقبت معها الدولة اللبنانية، ويدلّ أيضاً على إرادة السلطة بالتعتيم على المعلومات والأرقام والتقارير (إن وُجدت) ومخالفة قانون الحق في الوصول الى المعلومات رقم 28/2017. فكيف للسلطة أن تقرر شطب الودائع المصرفية (ودائع المودعين لدى المصارف، و "ودائع" المصارف لدى مصرف لبنان) وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وإعادة التوازن للقطاع المالي في غياب أرقام؟

الفقرة الثانية: مشاريع القوانين المُسوّقة خلال العام 2022

كان العام 2022 حافلاً بالتقارير والخطط ومشاريع القوانين، صبّت كلها في ذات اتجاه خطة Lazard. ويتمّ التداول منذ بضعة أسابيع بمشروع "قانون إعادة التوازن للنظام المالي في لبنان"، وقد سمّاه البعض قانون Gap Resolution، وأيضاً بمشروع "قانون معالجة أوضاع المصارف في لبنان وإعادة تنظيمها" وهو قانون ال Bank Resolution (20)، بالإضافة الى مشروع قانون معجل "يرمي الى وضع ضوابط إستثنائية ومؤقتة على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية"، أي Capital Control، أقرّه مجلس الوزراء في 7 نيسان 2022 (21)، وتمّت مناقشته في اللجان المشتركة في مجلس النواب. وبتاريخ 5 كانون الثاني 2023، كشفت الصحف عن "إقتراح قانون إطار لإعادة التوازن للانتظام المالي في لبنان" تقدّم به النائبان جورج بوشكيان وأحمد رستم لاستحالة تقديم مشروع القانون من قبل الحكومة المستقيلة (22). جاء نص إقتراح القانون هذا مماثلاً لنص مشروع القانون الذي كان متداولاً، باستثناء إلغاء المادة الأولى من الأخير وتحويلها إلى أسباب موجبة في إقتراح القانون، وإستبدال كلمة "النظام المالي" بكلمة "الانتظام المالي" في العنوان، وبعض التعديلات الشكلية الأخرى.

- (١٧) بيان صادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٦ عن نقيب المحامين في بيروت (د. ملحم خلف) في مسألة التدقيق الجنائي (Forensic Audit).
- (١٨) بيان صادر بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٤ عن نقيب المحامين في بيروت (د. ملحم خلف) في مسألة التدقيق الجنائي وتقييم الحالة المالية لمصرف لبنان والعقدين مع KPMG Accountants N.V. و Oliver Wyman.
- (١٩) تمّ تقديم الكتاب الى وزارة المالية، بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠٢٢، من قبل النقيب السابق ملحم خلف، والمحامين نصري دياب، سليم المعوشي، وماري ضو، وأسعد نجم، وقام الساحلي، ورمزي هيكل، وإيمان طيّار؛ مراجعة: «محامون يطلبون من وزير المال نسخاً من تقارير عن مصرف لبنان»، جريدة «النهار» (وسائر الصحف ووسائل الإعلام)، ٢٦ شباط ٢٠٢٢.
- (٢٠) لدراسة قانونية (سابقة لهذا المشروع) حول موضوع إعادة هيكلة المصارف، مراجعة: نصري دياب، «Bail-in bancaire et banqueroute d'Etat»، صادر لكس (Sader Lex) - المجلة القضائية، ٤ أيار ٢٠٢٢.
- (٢١) مرسوم (إحالة) رقم ٩٠١٤، تاريخ ٧ نيسان ٢٠٢٢.
- (٢٢) مراجعة: «هذا هو مقترح توزيع الخسائر ... وإسترداد الودائع!»، جريدة «نداء الوطن»، ٥ كانون الثاني ٢٠٢٣.

سندرس مشروع " قانون إعادة التوازن للنظام المالي " على حدة لأهميته **وشدة خطورته**، كونه يشكل قانون إطار (Loi Cadre) لسائر القوانين ذات الصلة، إذ انه يهدف إلى معالجة "الفجوة" وتوزيع عبئها (ثانياً)؛ إلا انه يتوجب علينا قبل ذلك التذكير بالمراحل التي سبقت إقتراح هذا القانون (أولاً).

أولاً : معركة حماية الودائع المصرفية (الدكتور ملحم خلف والدكتور سعادة الشامي)

جاءت الحقيقة المرة بقلم نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي، الذي كُلف من قبل مجلس الوزراء بالمهمة الشاقة وغير الشعبية (والتي قَبِلَ تحمّل مسؤوليتها وعبئها الثقيلين، وهو من عمل ربع قرن في صندوق النقد الدولي)، المتمثلة بإعداد هذه المشاريع ومناقشتها مع الجهات المعنية، في لبنان وفي الخارج.

للتذكير، كان النائب ملحم خلف قد أرسل، بتاريخ الأول من تموز 2022، كتاباً الى نائب رئيس مجلس الوزراء، موضوعه "طلب بعدم المسّ بحقوق المودعين في المصارف، المصانة في الدستور والمعاهدات الدولية والقانون" (23)، وهذا بعدما كان مجلس الوزراء قد تبني، بتاريخ 20 أيار 2022، ورقتي عمل أعدّهما نائب رئيس مجلس الوزراء وكلفه بمتابعة المفاوضات بشأنهما (24) : "إستراتيجية النهوض بالقطاع المالي FSRS"، و "المذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية". وقد أقرّت الحكومة رسمياً، في ورقة "الاستراتيجية"، بأن "الفجوة" في القطاع المصرفي ناجمة عن "سياسات مالية غير منتظمة على مدى سنوات عدة"، وعن " خسائر ضخمة تكبّدها مصرف لبنان نتيجة قيامه بعمليات مالية هدفت إلى جذب تدفقات رأس المال للحفاظ على سعر الصرف الثابت المبالغ في قيمته ولتمويل العجز في الموازنة".

هذا الإقرار الرسمي لا يثبت فقط ان المودعين غير مسؤولين عن "الفجوة"، بل أيضاً انهم ليسوا المستفيدين (الوحيدين) منها، إذ ان جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية إستفادوا منها : تثبيت سعر صرف الليرة؛ وتمويل عجز الموازنة؛ وتمويل الكهرباء؛ ودعم الاستيراد على أنواعه، والأدوية، وفواتير الهاتف والمياه؛ وغيرها. هي حالة فريدة من نوعها يتحمّل فيها شخص (المودع)، على أمواله الخاصة، مسؤولية أفعال لم يقرّفها وحتى لم يستفد منها (وحده)، ما يخالف المبادئ الأساسية للمسؤولية المدنية وللمنطق وللأخلاق.

إلى ذلك، فإن تحميل المودعين وحدهم، على أموالهم الخاصة، عبء "الفجوة" التي إستفاد منها جميع المقيمين في لبنان يشكل خرقاً فاضحاً لأحكام المادة 7 من الدستور، التي تنصّ أن " كل اللبنانيين سواء لدى القانون (...) ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم".

ومنذ بضعة أسابيع فقط، ذكّر المجلس الدستوري، في قراره الصادر إثر طعن بعض النواب بالقانون رقم 306 تاريخ 3/11/2022 المتعلق بصرية المصارف، "إن مبدأ المساواة بين اللبنانيين ركيزة أساسية من ركائز النظام الديمقراطي القائم على إحترام (...) المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل" (25). "الفجوة" هي من "الفرائض والواجبات" التي تناولتها المادة 7 من الدستور، ولا يجوز أن تتحملها فئة واحدة من الشعب (المودعين) دون غيرها من الفئات. ويعتبر المجلس الدستوري في قراره المذكور "ان مبدأ المساواة يحتل مكانة فريدة بين الحقوق الأساسية، إذ يشكل حقاً أساسياً في حدّ ذاته" (26) (Droit fondamental).

(٢٣) بيان صادر عن النائب ملحم خلف بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٥، مراجعة: جريدة «النهار»، ٥ تموز ٢٠٢٢: «ملحم خلف: شطب الودائع أو المسّ بها هو بمثابة محو لمعالم الجرائم الفظيعة التي تدخل في خانة الفساد وتبييض الأموال» (وسائر الصحف ووسائل الإعلام).

(٢٤) محضر مجلس الوزراء تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠، قرار رقم ٣: «عرض السيد نائب رئيس مجلس الوزراء (١) استراتيجية النهوض بالقطاع المالي و (٢) مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية».

(٢٥) المجلس الدستوري، قرار رقم ٢٠٢٢/١٩، تاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢ (القانون المطعون في دستوريته جزئياً: القانون رقم ٢٠٢٢/٣٠٦، تاريخ ٢٠٢٢/١١/٣، المتعلق بصرية المصارف)، الجريدة الرسمية، العدد ٥٦ تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٩، الصفحة ٣٧٥١.

(٢٦) المجلس الدستوري، قرار رقم ٢٠٢٢/٣٠٦، نفس المرجع.

إذا يصحّ قول البعض أن أصول الدولة هي ملك جميع اللبنانيين وليس المودعين وحدهم، يصحّ أيضاً القول أن "الفجوة" هي مسؤولية كل اللبنانيين وليس المودعين وحدهم. هذا هو معنى المساواة في الحقوق والواجبات التي تكرّسها المادة 7 من الدستور.

من غير الصحيح القول أن المطالبة بتحمّل الدولة مسؤولياتها يعني المطالبة ببيع أصولها. لقد بيّنت دراسات مفصلة أنه يمكن إعادة تكوين الودائع أو جزء منها، وتسديدها لأصحابها على مراحل، بوضع آلية لإدارة وإستثمار أموال الدولة تُبعد المحاصصة والهدر وتؤمن أرباح يعود جزء منها إلى صندوق إعادة الودائع (27).

لم تتطرق "الاستراتيجية" الى مسؤولية الدولة (خاصة وزارة المالية ومديريتها العامة) ولا الى مسؤولية مصرف لبنان، وهما مرتبطتان عضوياً وفق أحكام قانون النقد والتسليف، خاصة لجهة ملكيّة الدولة لرأس مال مصرف لبنان (مادة 15) ولجهة موجب الدولة بتغطية خسارة مصرف لبنان (مادة 113). كما وأن "الاستراتيجية" لم تتطرق الى مسؤولية المصارف، ولجنة الرقابة على المصارف (28)، وهيئة الأسواق المالية (29)، ومفوضي مراقبة المصارف (30)، ومفوضي مراقبة مصرف لبنان، وغيرهم من الجهات المولجة بالإدارة والرقابة على مدى عقود. ولم تتضمن ورقة "الاستراتيجية" أرقاماً صادرة عن مصادر مستقلة وموثوقة (مثل Alvarez & Marsal، أو KPMG، أو Oliver Wyman). والنقطة الأساسية في هذه الورقة جاءت في صفحتها الثانية على الشكل التالي: "إلغاء (...) ودائع الأطراف ذات الصلة".

نذكر بأن الفقرة الأولى من المادة 15 من قانون النقد والتسليف تنصّ أنه "يتكوّن رأس مال المصرف (مصرف لبنان) من مبلغ تخصصّه له الدولة". وبالتالي، وبالرغم من الإستقلالية الماليّة التي يتمتع بها مصرف لبنان عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة 13 من القانون عينه، فإن الدولة مالكة لرأس ماله (31): الدولة إذاً مالكة لمصرف لبنان (32)، وهي ملزمة بتغطية عجزه وخساراته عملاً بأحكام المادة 113. بدوره، مصرف لبنان، بصفته البنك المركزي، كفيل بالدرجة الأخيرة (en dernier ressort / recours) للنظام المصرفي (33) ومسؤول عن سلامة أوضاعه، كما جاء صراحةً في المادة 70 من قانون النقد والتسليف.

(٢٧) وضعت الهيئات الاقتصادية، في تموز ٢٠٢٢، خطة متكاملة عرضتها على مختلف الكتل النيابية وعلى الحكومة: Lebanese Economic Organisations, *Financial Sector Recovery Plan – The Cornerstone of Lebanon's Economic Recovery & Sustained Future Growth*.

(٢٨) توفيق شمبر، «رؤساء وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف مسؤولون أيضاً عن أسباب الأزمة وتداعياتها الكارثية»، جريدة «نداء الوطن»، ٩ كانون الثاني ٢٠٢٣؛ ومراجعة أيضاً:

Fadi Nammour, *Droit bancaire*, Beyrouth, 2003, no 224 et suivants.

(٢٩) عملاً بأحكام المادة ٥ من القانون رقم ١٦١ تاريخ ١٧ آب ٢٠١١ «الأسواق المالية»، تُعنى هيئة الأسواق المالية بالمحافظة على سلامة الادخار الموظف في الأدوات المالية.

(٣٠) تنصّ المادة ١٧٨ من قانون التجارة ان مفوضي المراقبة « يكونون مسؤولين إمّا بصفة فردية وإمّا بالتضامن حتى لدى الغير كلما ارتكبوا خطأ في المراقبة » مراجعة أيضاً:

R. Castell & F. Pasqualini, *Le commissaire aux comptes*, Economica, 1995, page 87;

J.-F. Barbiéri, *Commissaire aux comptes*, GLN Joly, 1996, no 119 et suivants.

(٣١) مراجعة :

Marwan Nsouli, *Recherche sur les critères d'une banque centrale moderne*, L.G.D.J., 2003, page 31.

(٣٢) مراجعة :

Ghaleb Mahmassani, *L'organisation bancaire au Liban*, Librairie du Liban, 1968, page 123: "La loi considère donc clairement la Banque comme un service public dont la propriété revient entièrement à l'Etat"; voir aussi : Sami Chamas, *L'Etat et les systèmes bancaires contemporains*, Sirey, 1965, page 118.

(٣٣) مراجعة :

Norbet Olszak, *Histoire des banques centrales*, P.U.F., 1988, page 3.

كما ونذكر بأن الفقرة الثالثة من المادة 113 من قانون النقد والتسليف تنص أنه "إذا كانت نتيجة سنة من السنين (لدى مصرف لبنان) عجزاً، تُغطى الخسارة من الاحتياط العام، وعند عدم وجود هذا الاحتياط أو عدم كفايته تُغطى الخسارة بدفعة موازية من الخزينة". هذه الأحكام واضحة لا تتحمل التأويل ولا التفسير: يتوجب على الدولة أن تغطي خسائر مصرف لبنان سنة بعد سنة.

ولا تنفع محاولات البعض التمييز بين الخسارة، والدين، والقرض، والتمويل، والدعم و"الفجوة"، وغيرها؛ فالشكل قد يختلف، لكن النتيجة واحدة. من الواضح أن مصرف لبنان قام بتمويل الدولة اللبنانية بشتى الطرق، مخالفاً بذلك أحكام المادة 90 من قانون العقد والتسليف التي تنص صراحةً أن "المبدأ أن لا يمنح المصرف المركزي قروضاً للقطاع العام". وقد رفع عدد من المحامين هذه المسألة إلى صندوق النقد الدولي (IMF) في شباط 2022 (34).

أعلن النائب ملحم خلف، في كتابه الموجه الى نائب رئيس الحكومة الدكتور سعادة الشامي والمثوّه عنه أعلاه (تاريخ 1/7/2022)، رفضه التام لإلغاء الودائع، وطالبه بعدم المسّ بتاتاً بودائع المودعين وبأموالهم الخاصة وعدم التفاوض بشأنها كما كلفه بذلك مجلس الوزراء (35).

ردّاً على كتاب النائب ملحم خاف، نشر نائب رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ 6 تموز 2022، بياناً في الصحف (36)، أهمّ ما جاء فيه هو التالي: "إن الادعاء والتحصن بالدستور للحفاظ على الملكية الخاصة يغفل أن قسماً كبيراً من هذه الملكية قد أُهدِر".

تكون السلطة قد أقرّت إذاً، علناً ورسمياً، في خططها ومشاريع القوانين وتصاريحها، بأن "قسماً كبيراً من الودائع أُهدِر" وانها تعمل "لإلغاء الودائع". إن هدر الودائع جرم، وإلغائها جرم آخر يغطي الأول. فبدلاً من تحديد مصدر الهدر وهوية الفاعلين، تستسهل السلطات إلغاء الودائع. كما لو أن مجرماً سرق وحرق مبنى؛ وبدلاً من ملاحقته والتعويض على المالك، تقوم السلطة بإلغاء صك الملكية وشطب الحق العيني من السجل العقاري، ما يحول دون إمكانية المالك ملاحقة الفاعل والمطالبة بحقه كونه فقد صفته كمالك. إن إلغاء الودائع هو إفقاد المودع صفة المالك لأمواله وسند ملكيته.

لا ينفذ أن تحاول السلطة تغطية ما جاء في ورقة "الاستراتيجية" بإصدارها لاحقاً، في 9 أيلول 2022، "ملفات الحكومة اللبنانية في سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي" المتضمنة ثلاث مستندات: "برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي"،

(٣٤) بتاريخ ٧ شباط ٢٠٢٢، وجّه عدد من المحامين (نصري دياب، وسليم المعوشي، وعبد غصوب، وهادي خليفة، ورمزي هيكيل، وأسعد نجم، وموسى خوري، والنقيب ملحم خلف) كتاباً إلى صندوق النقد الدولي (IMF) مرفقاً بدراسة وضعها حول «عدم قانونية استمرار مصرف لبنان في تمويل الدولة» (Legal Opinion on the Illegality of Central Bank Funding of the State)، خاصة أن مصدر هذا التمويل هو ما تبقى من أموال المودعين (من خلال الاحتياطي الإلزامي)؛ مراجعة: «في عدم قانونية استمرار مصرف لبنان في تمويل الدولة: دراسة لمحاميين»، جريدة «النهار»، ١ شباط ٢٠٢٢ (وسائر الصحف ووسائل الاعلام)؛ مراجعة أيضاً: غسان العياش، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، إتحاد المصارف العرب، ١٩٩٨، صفحة ١٩٦. إستجاب صندوق النقد الدولي وضمّن، بعد بضعة أسابيع، سلسلة الشروط التي وضعها للحكومة اللبنانية من أجل منح لبنان برنامجاً مالياً وجوب منع مصرف لبنان من إقراض الدولة بتاتاً؛ مراجعة جريدة «الأخبار»، ٣١ آذار ٢٠٢٢، وتكرّس ذلك في الـ «Staff-Level Agreement» الذي تمّ التوقيع عليه بين صندوق النقد الدولي والحكومة اللبنانية، والذي تضمّن «إلغاء الممارسات التمويلية للبنك المركزي»؛ مراجعة: IMF Press Release, April 7, 2022.

(٣٥) من عجائب الدهر أن البعض إنتقد (في «تغريدات» جوفاء ومتسرّعة، وليس في دراسات معمّقة) الكتاب الموجه من النائب ملحم خلف الى الدكتور سعادة الشامي، معتبرين انه لا يهدف الى حماية الودائع والمودعين، وذلك بالرغم من وضوح وصراحة نصّه ومن الكم الكبير من الحجج والمراجع القانونية التي تضمنها.

(٣٦) مراجعة: «ردّ نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي على الكتاب الموجه اليه من النائب ملحم خلف بكتاب جوابي هذا نصه:»، في الصحف ووسائل الاعلام، تاريخ ٦ تموز ٢٠٢٢.

و"مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية"، و"استراتيجية النهوض بالقطاع المالي". ولا ينفذ أن تشير هذه الملفات إلى "إنشاء صندوق استرداد الودائع" (Deposit Recovery Fund)، وإلى مساهمة الدولة في ردم "الفجوة" المالية، وإلى إعادة رسملة البنك المركزي، وإلى إعادة هيكلة المصارف، وإلى معالجة مسألة المودعين؛ فالحقيقة واحدة وواضحة: كل هذا الكلام لا يخفي أن إعادة التوازن إلى النظام المالي هو، بنظر السلطة، مسألة محاسبية بحتة: شطب ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، وشطب ودائع المودعين لدى المصارف؛ فلا من استرداد للأموال، ولا مساهمة للدولة، ولا إعادة رسملة مصرف لبنان بأموال جديدة، ولا دفع للودائع، بل فقط شطب للودائع وقضم للحقوق.

لتوضيح الصورة، يكفي العودة إلى تقرير البنك الدولي عن لبنان، الصادر في شهر تموز 2022، بعنوان: "Lebanon – Public Finance Review – Ponzi Finance ?".

تتضمن الصفحة 73 من هذا التقرير ميزانيتين وضعهما البنك الدولي إرتكازاً إلى أرقام وزارة المالية والبنك الدولي ذاته: الميزانية المجمعة للمصارف اللبنانية، وميزانية مصرف لبنان بغض النظر عن الأرقام (الموقوفة في شباط 2020 (37))، المهم هو مضمون وتوازن القيود التالية:

• في الميزانية المجمعة للمصارف:
الموجودات (Assets): ودائع لدى مصرف لبنان : 120 مليار دولار وليرة
المطلوبات (Liabilities): ودائع المقيمين : 121 مليار دولار وليرة
• في ميزانية مصرف لبنان
المطلوبات (Liabilities): ودائع القطاع المالي : 120 مليار دولار وليرة

إن التوازن بين الأرقام والميزانيتين واضح، ولا حاجة لخطط ولقوانين إعادة التوازن للنظام المالي إذا احترم كل طرف التزاماته وقيود ميزانيته. في حال إعترف مصرف لبنان ومساهمه الأوجد وكفيله، أي الدولة اللبنانية (المادتان 15 و 113 من قانون النقد والتسليف)، بالمطلوبات المتوجبة بذمتها للقطاع المالي (أي للمصارف)، عندها تكون مطلوبات المصارف المتوجبة للمودعين (أي الودائع) محفوظة (ولا يجب تجاهل دين الدولة المتمثل بالـ Euro-bonds التي تحمل المصارف جزءاً منها، وغير المدفوعة منذ شهر آذار 2020). فلا تقتصر المسألة على ما إذا "أهدرت" الودائع، بل هل يعترف مصرف لبنان والدولة بالمطلوبات المتوجبة بذمتها. أمّا كيفية تسديدها لأصحابها وتاريخ هذا التسديد ومصدره، فيتم العمل عليهم ضمن أطر حماية الملكية الفردية ودون المساس بملكية أصول الدولة.

ثانياً: خطورة "مشروع قانون إعادة التوازن للنظام المالي في لبنان"

الجواب على ما سبق جاء سلباً في أهم نص متداول حالياً، وهو مشروع "قانون إعادة التوازن للنظام المالي في لبنان" (Gap Resolution).

(٣٧) لأرقام حديثة ومفصلة عن وضعية الودائع، مراجعة: الحكومة اللبنانية، ورقة «برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي»، في «ملفات الحكومة اللبنانية في سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي»، ٩ أيلول ٢٠٢٢، صفحة ١١؛ ومراجعة أيضاً:

Byblos Bank, Lebanon This Week, November 28 - December 3, 2022, page 2.

ومراجعة أيضاً.

Kulluna Irada, Financial Sector Restructuring - Bridging the Gap, op.cit.

تقدّر ورقة «كلنا إرادة» مجموع الودائع في أيلول ٢٠٢٢ بمبلغ ٩٥ مليار دولار أميركي.

بكل وضوح، لن تعترف الدولة، وستحاول بشتى الوسائل المتاحة لها، وهي الطرف والحكم المطلق في هذا الملف، أن تعفي مصرف لبنان من الاعتراف، بمطلوبات (ديون) هذا الأخير، وستنتزع لذاتها، وتعطي مصرف لبنان، براءة ذمة من كل مسؤولية متصلة "بالفجوة" وبهدر الودائع. هذا يعني أولاً شطب مطلوبات مصرف لبنان من ميزانيته (أي شطب ودائع وتوظيفات المصارف لديه، مهما كان شكلها وطبيعتها القانونية)، ونتيجةً لذلك شطب ودائع المودعين من ميزانية المصارف؛ وبالتالي، نفس الميزانيتين معاً وتصفيهما، ومحو كل معالم "الفجوة" وأسبابها.

من المستغرب أن يكون منطق المحاسبة بمعنى Accounting، الذي تتبناه السلطة اللبنانية ومعها صندوق النقد الدولي (الداعي الى تصفير حسابات القطاع المصرفي على حساب المودعين، غير المسؤولين وغير المستفيدين (وحدهم) من "الفجوة")، هو السائد، على حساب منطق المحاسبة بمعنى Accountability. كما أنه من المستغرب أن يتحرّر المدين المتعثر (مصرف لبنان وكفيلته الدولة) من ديونه، بشطبها بشكل أحدي وتعسفي، مُسيئاً بذلك استخدام السلطة بشكل غير دستوري وغير قانوني وغير أخلاقي ليفرض على دائنيه (المودعين والمصارف) إلغاء حقوقهم وديونهم الدائنة. وأخيراً وليس آخراً، الأغرب أن يوكل لهذا المدين مهمة إصلاح المصارف (من خلال قانون الـ Bank Resolution) ومراقبة الحياة اليومية للمودعين وكيفية تصرفهم بما تبقى لهم من ودائع (من خلال قانون الـ Capital Control).

بالفعل، يهدف مشروع "قانون إعادة التوازن للنظام المالي في لبنان" الذي وضعته الحكومة الى تشريع قضم الودائع المصرفية.

تنص المادة الأولى من هذا القانون (والتي أصبحت، مع بعض التعديلات، الأسباب الموجبة لاقتراح القانون المقدم من النائبين) ما يلي: "يهدف هذا القانون الى تحديد الإطار القانوني العام لمعالجة **الفجوة** المالية للنظام المصرفي في لبنان وتدابيراته على المودعين وفقاً لأولوية تضمن حماية حقوق المودعين لأقصى حد ممكن، كما وتُعيد الثقة بالنظام المصرفي عن طريق إعادة هيكلة المصارف خدمةً للإقتصاد الوطني مع ما يوجبه ذلك من إعادة رسملة مصرف لبنان وإطفاء الخسائر التي تحول دون الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن وضمن الإمكانيات المتاحة، حالياً وتدرجياً، وفقاً لتوفر الموارد المستقبلية المؤاتية".

لا تكفي العبارات المطاطة المستعملة في هذا النص لطمأنة المودعين، خاصة بعد قراءة كامل أحكام القانون، وبكل تأكيد لن "تُعيد الثقة بالنظام المصرفي"؛ فأى ثقة تُبنى على شطب الودائع والديون، وإستقواء المدين على الدائن؟ وهنا أيضاً تتكلم السلطة عن "الفجوة"، معتبرةً أنها تقتصر على النظام المصرفي، وكأن لا علاقة للدولة بها وان "إعادة هيكلة المصارف" هي الحل وستمحو "الفجوة" والهدر وتُعيد أموال المودعين.

تعترف السلطة في المادة الثانية من هذا القانون (والتي أصبحت المادة الأولى في إقتراح القانون) بأنها لم تقدم على شيء منذ العام 2019 لتحديد الأرقام، وكأن مجلس الوزراء لم يتخذ أي قرار بهذا الخصوص، ولم يبرم عقود مع شركات Alvarez & Marsal، و KPMG، و Oliver Wyman. بالفعل، فإن المادة الثانية تنص أنه، "بغية تحديد الوضعية المالية الفعلية (38) وحجم الفجوة في الملاءة لمصرف لبنان وبهدف التأكد من احتياجات رأس المال، يتم اجراء تدقيق محاسبي لميزانية مصرف لبنان". من البديهي طرح الأسئلة التالية: أين نتائج التدقيق الجنائي الذي كان يُفترض بشركة Alvarez & Marsal أن تقوم به منذ سنتين؟ وأين نتائج التقييم للوضع المالي لمصرف لبنان الموكل الى شركة KPMG؟ وأين نتائج التدقيق المطلوب من شركة Oliver Wyman؟ وأين نتائج العمل المشترك بين وزارة المالية ومصرف لبنان الذي طلبه مجلس الوزراء في قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 26 آذار 2020؟

(٣٨) كأن هناك وضعيات مالية مختلفة، منها فعلية وغيرها غير فعلية ...

والسؤال الأهم هو كيف يُمكن للسلطة أن تطرح، في أواخر العام 2022، مشاريع قوانين إعادة هيكلة المصارف وإعادة التوازن للنظام المالي، وهي تقرّ بأنها تفتقد " للوضعية المالية الفعلية " ؟ وعلى ماذا إرتكزت السلطة لوضع هذه القوانين ولتسويق خطط إقتصادية ومالية وللتفاوض مع صندوق النقد الدولي والجهات الدولية الأخرى ؟

أما كيفية معالجة "الفجوة"، فرؤية السلطة واضحة وبسيطة : الشطب والالغاء. شطب وإلغاء ودائع المصارف لدى مصرف لبنان؛ وشطب وإلغاء ودائع المودعين لدى المصارف؛ وإبراء ذمة الدولة ومصرف لبنان إبراءً نهائياً، وعدم تحميلهما أي مسؤولية في حفر "الفجوة" وتعميقها.

إن الشطب والإلغاء مكرّسان في المادة الثانية، والثالثة، والرابعة، والسابعة من مشروع قانون "إعادة التوازن للنظام المالي في لبنان" (والتي أصبحت المادة الأولى، والثانية، والثالثة، والسادسة من إقتراح القانون) :

• **المادة الثانية (المادة الأولى من إقتراح القانون):** " يُصار (...) الى مُعالجة الفجوة المالية من خلال تخفيض قيمة توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ". من المُحقّ التساؤل عن كَيْفِيَّة التخفيض (بالشطب والإلغاء ؟). هذا يعني أن السلطة تكون قد حرّرت مصرف لبنان من دينه تجاه المصارف وسمحت له عدم تسديد ودائع المصارف لديه.

• **المادة الثالثة (المادة الثانية من إقتراح القانون):** " تقوم الدولة بالمُشاركة الى أقصى حدّ ممكن في استعادة الملاءة المالية لمصرف لبنان بالعملة الصعبة وذلك عن طريق : إعادة رسملة مصرف لبنان بمليارين ونصف مليار دولار أميركي من خلال سندات مالية (...) ". بالتالي، ولقاء "فجوة" قدرها 72 مليار دولار أميركي كانت الحكومة قد أقرّت رسمياً (في ورقتها المُعنونة "استراتيجية النهوض بالقطاع المالي FSRS") بأنها ناجمة عن سياسة مالية غير منتظمة وخسائر ضخمة تكبّدها مصرف لبنان لتمويل عجز المالية العامة (كما ذكرناه أعلاه)، وبمخالفة لأحكام المادة 113 من قانون النقد والتسليف، تكتفي الدولة بتقديم مبلغ زهيد يمثّل حوالي 3% من "الفجوة" (2,5 مليار من أصل 72 مليار دولار أميركي)؛ وحتى هذا المبلغ الزهيد لن يأتي بشكل نقدي، وإنما بواسطة سندات مالية جديدة تُصدّرها الدولة اللبنانية (المتخلفة أصلاً عن دفع الـ Eurobonds، منذ 7 آذار 2020).

• **المادة الرابعة (المادة الثالثة من إقتراح القانون):** " شطب سائر الخسائر المؤجّلة " في ميزانية مصرف لبنان. هذه الخسائر مدرجة في ميزانية مصرف لبنان ضمن موجوداته تحت بند : " أصول أخرى " (Other Assets) (39). بشطب هذه "الخسائر" من موجودات مصرف لبنان كما تنصّ المادة الرابعة من مشروع القانون، يتمّ حتماً شطب مبلغ موازٍ من موجودات مصرف لبنان، بما فيها ودائع المصارف لديه.

• **المادة السابعة (المادة السادسة من إقتراح القانون):** تنصّ هذه المادة عن تسديد الودائع لغاية مبلغ 100,000 دولار أميركي، مع سقوف، واستعمال سعر "منصّة صيرفة" (المُنشأة بقرار إداري صادر عن مصرف لبنان (40))، وتمييز بين

(٣٩) بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٢٠، أصدر مصرف لبنان بياناً (BDL Statement)، شرح فيه كيفية تسجيل خسائره كأصول أو مطلوبات سلبية (Assets or Negative Liabilities) وليس كتخفيضات في الأموال الخاصة، مشيراً إلى أمثلة مشابهة في كوستاريكا والبيرو في الثمانينات من القرن العشرين؛ تطرق الخبير المالي والمصرفي نيقولا شيخاني إلى هذه المسألة في عدد من مداخلاته؛ وعن هذا الموضوع مراجعة أيضاً : Sarah Bell & alii, Why are Central Banks reporting losses ? Does it matter ?, Bank for International Settlements, BIS Bulletin, No 7, 68 February 2023.

(٤٠) القرار الأساسي رقم ١٣٣٢٤ الصادر عن مصرف لبنان تاريخ ١٠ أيار ٢٠٢١ (تعميم أساسي رقم ١٥٧) والمتعلّق بإجراءات إستثنائية حول العمليات على العملات الأجنبية: أنشأ هذا القرار المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة مستعملة البرنامج الإلكتروني المسمّى "Sayrafa"، مرتكزاً على أحكام المادة ٣٤٧ تاريخ ٦ آب ٢٠٠١ المتعلّق بتنظيم مهنة الصرافة في لبنان.

ودائع مؤهلة وودائع غير مؤهلة، وغيرها من "الهندسات القانونية - المالية" المبهمة، من قصة شعر (Haircut)، وإستبدال الودائع بأدوات رأسمالية (Bail-in)، وليرة (Lirafication). لا يمكن لمن يقرأ هذه المادة تحديد كيف تمّ التوصل إلى 100,000 دولار وعلى أساس أي أرقام وعملاً بأي عمليات حسابية، ولا معرفة ما هو المبلغ الذي سيحصل عليه المودع فعلاً، وبأي عملة، وضمن أي فترة زمنية، وما هو مصدر هذه الأموال (41) بالعملة الأجنبية (من إحتياطي مصرف لبنان ؟) و/أو بالليرة اللبنانية (مزيد من طبع الليرة ؟) (42). أما مصير الودائع التي تتخطى المئة ألف دولار أميركي، فهو أكثر ضبابية؛ وهذه الودائع تستحق أيضاً الحماية، كونها أيضاً ملكاً خاصاً يحميه الدستور (المادة 15) ويحظر التمييز بينها وبين الودائع التي لا تتخطى المئة ألف دولار أميركي (الفقرة ج من مقدمة الدستور والمادة 7 منه)؛ وللتذكير، فإن هذه أموال تعود ليس فقط لأشخاص طبيعيين بل أيضاً لشركات، ومؤسسات، ومعامل، ومستشفيات، ونقابات، وصناديق تعاضد، وغيرهم من الأطراف الذين دونهم لا إقتصاد ولا حياة إجتماعية. يجب التمييز بين الودائع المتأتية من مصادر مشروعة من تلك المتأتية من مصادر غير مشروعة؛ فالوديعة الكبيرة المشروعة جديرة بالحماية أكثر بكثير من الوديعة الصغيرة غير المشروعة. هذا ما يقوله القانون وما يقوله المنطق؛ وإن التمييز بين ودائع كبيرة وودائع صغيرة هو مجرد هرطقة دستورية نابعة عن موقف سياسي وعقائدي، وليس عن حجة قانونية.

والمؤسف ان الجهات الدولية التي تتفاوض معها السلطة اللبنانية، وبدلاً من أن تلزم هذه الأخيرة باحترام الحقوق والملكية الخاصة، تشجعها على ما تقوم به، وتطلب منها شطب وإلغاء الودائع والديون كي تصل الى "ورقة بيضاء" أو "ميزانية نظيفة ومصفرة"، بغض النظر عن عدم دستورية وعدم قانونية وعدم أخلاقية هذا الفعل. على سبيل المثال لا الحصر، سخر البنك الدولي (World Bank) مؤخراً من الذين يتكلمون عن "قدسية الودائع" (43)، واصفاً هذا الكلام "بالشعارات الجوفاء والانتهازية" (كذا!) (44). إذا كنّا نتفهم (على مضض) فداحة الشق المالي من المشكلة، فإننا لا نفهم كيف ان جهة دولية كالبنك الدولي لا تكتفي بنفي وجود شقّ قانوني للمشكلة، بل تسخر ممن يتكلم

(٤١) خلال محاضرة ألقاها في جامعة القديس يوسف بتاريخ ٣١ أيار ٢٠٢٢، قدّر نائب رئيس مجلس الوزراء مجموع الودائع التي لا تتخطى مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي بمبلغ ٣٤ مليار دولار أميركي؛ فمن أين سيؤتي بهذا المبلغ الضخم إذا لا الدولة ولا مصرف لبنان يتحملان أي مسؤولية ؟ مراجعة:

L'Orient - Le Jour, "L'or pourrait être utilisé pour rembourser les dépôts, indique Saadé Chami", 1er Juin 2022; Nicolas Sbeih, "Chronique d'une mainmise annoncée", Ici Beyrouth, 1er Juin 2022.

أشار نائب رئيس مجلس النواب في مداخلته إلى إمكانية إستعمال الذهب الموجود لدى مصرف لبنان؛ نرى أن هذا الطرح غير مُستحسن، وهو بالطبع غير ممكن في ظل القانون رقم ٨٦/٤٢ تاريخ ٢٤ أيلول ١٩٨٦ الذي يمنع بيع الموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان إلاّ بنصّ تشريعي يصدر عن مجلس النواب. وكان النائب ملحم خلف قد تقدّم مع عدد من النواب الآخرين، بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٢، باقتراح قانون معجل مكرّر يرمي إلى تعديل القانون رقم ٨٦/٤٢ لتحسين حماية الموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان، بحيث لا يقتصر الحظر على «البيع» (كما جاء في القانون رقم ٨٦/٤٢)، بل يشمل أيضاً كافة العمليات الأخرى التي قد تطلّ الذهب، في ملكيته، وإدارته، وإستثماره، وإرهاقه بأعباء، ونقله؛ فصلّت الأسباب الموجبة لهذا الاقتراح مكامن النقص في نصّ القانون رقم ٨٦/٤٢؛ لدراسة عن القانون رقم ٨٦/٤٢، مراجعة :

Nasri Diab, "Le gel de l'or de la Banque du Liban", Le Commerce du Levant, 10 octobre 1988, page 42.

(٤٢) تُظهر ميزانية مصرف لبنان الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ أن حجم الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية تحت الطلب (M1) المتداولة خارج مصرف لبنان يزيد عن ٨٠ ترليون ليرة لبنانية، وقد زادت هذه الكتلة بنسبة تفوق ١٠٠٪ بأقل من تسعة أشهر، إذ كانت توازي ٣٦,٧ ترليون في آذار ٢٠٢٢ (و فقط ٦ ترليون في ٢٠١٩)؛ بهذا الشأن، مراجعة أيضاً: خالد أبو شقرا، «المركزي يدخل دؤامة طباعة النقود بأرقام مخيفة»، جريدة «نداء الوطن»، ٥ كانون الثاني ٢٠٢٣.

(٤٣) مع العلم أن لا أحد يتكلم عن «قدسية» الودائع سوى البنك الدولي نفسه؛ في لبنان، يتناول الحديث حرمة الملكية الخاصة المُصانة في الدستور؛ الوديعة ملك خاص، فهي مثل سائر الأموال المنقولة وغير المنقولة في حماية الدستور.

(٤٤) مراجعة : «رسالة الى الشعب اللبناني» في

World Bank Group, Lebanon – Public Financial Review – Ponzi Finance ?, July 2022, page 3.

عنه. نحيل كاتب تقرير البنك الدولي إلى إجتهااد المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان (Cour Européenne des Droits de l'Homme – CEDH)، التي لم تكتفِ بإعتبار أن الودائع هي مال (Bien) تحميه المعاهدة الأوروبية لحقوق الانسان، بل ذهبت الى القول أن المسألة تدخل في صلب الحقوق الأساسية (Droits fondamentaux) للمودعين (45).

إلى ذلك، نشير إلى أن هذه الجهات الدولية ليست بمنأى عن الإنتقاد، كونها لم تتصدّ بوضوح لسياسات الدولة اللبنانية ومصرف لبنان في السنوات التي سبقت الإنهيار، حتى أن صندوق النقد الدولي (IMF) أخفى أحد تقاريره (في العام 2018) على طلب من السلطات اللبنانية؛ فهو لم يرَ الكارثة الآتية، أو إذا رآها، أخفاها (46).

وأخيراً هناك سؤال مشروع يطرح نفسه حيال بعض الشروط المفروضة على لبنان من صندوق النقد الدولي والتي تبتعد عن واقع وعن حاجات هذا البلد : هل حقاً هذه الشروط وضعها الصندوق بمفرده، أو تمّ وضعها من قبل أطراف لبنانيين ؟ ولن تكون المرّة الأولى التي يستعمل فيها مسؤولون رسميون غطاء صندوق النقد الدولي لتمرير إجراءات نابعة عن قرار متخذ من قبلهم (47).

الفقرة الثالثة: مناقشة طرح "إفلاس" المصارف كحلّ وحيد لتغطية "الفجوة"

ينطلق البعض من القول، عن حق، أن علاقة المودع محصورة بمصرفه وأن لا علاقة للأول بما فعل الثاني بالوديعة، ليصلوا إلى المطالبة "بإفلاس" (lato sensu) المصرف الذي يمتنع عن إعادة الوديعة لصاحبها. هذا الكلام يستقيم تماماً في الظروف العادية في حال تعثّر مصرف واحد عن الدفع. إلا أنه لا يستقيم في الظروف الاستثنائية التي يمرّ فيها لبنان (والتي يتركز إليها مصرف لبنان في حيثيات قراراته)، حيث المشكلة ناجمة عن أزمة نظامية (Systémique). وكيف يمكن إعتبار مصرف ما "مفلساً" إذا كانت ميزانيته تظهر موجودات لدى مصرف لبنان توازي جزءاً كبيراً من ودائع المودعين لديه؛ "إفلاس" هذا المصرف مرتبط مباشرة "بإفلاس" مصرف لبنان، إذ لا يمكن بالمنطق وبالقانون وبأصول المحاسبة إخضاع جهة "المطلوبات" من ميزانية المصرف لمعاملة مختلفة جذرياً عن تلك التي تخضع لها جهة "الموجودات" من ميزانيته، بحيث تكون "المطلوبات" (ودائع المودعين) موجودة ومستحقة، وفي الوقت عينه تكون "الموجودات" (ودائع هذا المصرف لدى مصرف لبنان) مُلغاة.

أمّا القول أن المصارف وحدها مسؤولة عن "الفجوة"، لأنها إنتهكت موجباتها الائتمانية (Devoir fiduciaire) بإيداع و/أو توظيف أموالها لدى مصرف لبنان، فهو كلام قابل للمناقشة للأسباب التالية :

- بصفته البنك المركزي، مصرف لبنان هو مصرف المصارف (48) (Banquier des banques). وبالتالي، لا يمكن لوم المصارف لإيداعها أموال لديه. نذكر هنا بأن مصرف لبنان هو شخص معنوي من القانون العام (المادة 13 من

(٤٥) مراجعة :

M. Brillat, "CEDH et droit bancaire: quelles incidences ? ", revue Banque et Droit, Décembre 2022, page 50.

(٤٦) مراجعة :

Lebanon Opportunities, IMF's Crystal Ball – What it saw, didn't see, and when – critical reading of Article IV, Consultation Reports on Lebanon 2019 – 2011, January 2022.

(٤٧) مراجعة :

Renaud Lambert, "FMI, les trois lettres les plus détestées au monde", Le Monde Diplomatique, Juillet 2022, page 16.

(٤٨) مراجعة :

Sami Chamas, L'Etat et les systèmes bancaires contemporains, op.cit., page 106 : "La Banque Centrale, banquier des banques"; et page 99 : "banquier de l'Etat et des banques".

قانون النقد والتسليف)، ويعتبر الاجتهاد والفقه أنه يدير مرفقاً عاماً (49). فلا يمكن بالتالي تطبيق على علاقة المصارف مع مصرف لبنان القواعد العادية التي تنطبق على علاقة المصارف التجارية فيما بينها، مع الأخذ بالاعتبار طبعاً الطابع التجاري للعمليات العادية (المادة 13 عيناها).

- لم "تُقرض" (فقط) المصارف أموالاً لمصرف لبنان، بل قامت (أيضاً) بإيداع وتوظيف أموال لديه. وكان جزء من هذه الإيداعات والتوظيفات مفروضاً، بنسب متفاوتة، على المصارف. وبالتالي، فإن واجب الرعاية (Devoir de vigilance, ou de clairvoyance) بمعناه الضيق المفروض على المصارف في علاقاتها مع عملائها "العاديين" (50)، أو واجب الرعاية - البصيرة - (Vigilance - discernement) (51) لا ينطبق تماماً.
- ان المصرف الذي يرتكب خطأ الإقراض المفرط أو فوق طاقة المقرض بالتسديد (إن كان هناك من إقراض) لا يفقد حقه بمطالبة الأخير بتسديد دينه (52). فلا يمكن اعتبار مصرف لبنان حراً من موجب تسديد مستحقته بداعي أن المصارف إرتكبت خطأ "بإقراضه".

بالطبع هذا لا يعني بتاتاً ان المصارف غير مسؤولة عما آلت اليه أوضاع القطاع المصرفي، بل هذا يعني فقط أن المصارف ليست المسؤولة الوحيدة؛ مسؤولية وجود "الفجوة" تتحملها الدولة ومصرف لبنان بالدرجة الأولى وبحدود الأرقام المذكورة أعلاه (أي حوالي 62 مليار دولار أميركي). فليتحمل كل مصرف وكل مصرفي كامل المسؤولية الناجمة عن أفعاله الفردية، وفق أحكام ومبادئ المسؤوليتين المدنية والجزائية؛ ولكن هذه الأحكام وهذه المبادئ لا يمكن أن تحمّلهم مسؤولية ناجمة عن فعل الغير ولا عن أزمة نظامية (Systémique).

أما المطالبة بإعلان "إفلاس" المصارف وتطبيق أحكام قوانين 1967 و 1991 عليها (53)، دون مساءلة الدولة ومصرف لبنان، فهي في غير محلّها القانوني (54)، وستضرّ بالمودعين ولن تنفعهم، إذ ستُقلّل أبواب المصارف المعنية بوجههم لفترة زمنية قد تطول يستحيل عليهم خلالها الوصول الى ما تبقى لهم من ودائع وإجراء عمليات مصرفية، مع احتمال بالآل يحصلوا بالنهاية على مبالغ أكبر بكثير من مبلغ ضمانة المؤسسة الوطنية لضمان الودائع (55). نترك للمطالبين "بافلاس" المصارف مهمة احتساب المبالغ التي قد يستحصل المودعون عليها بعد تصفية أصول المصارف والتنفيذ على أموال المرتكبين وفق القوانين المرعية الاجراء (56)، ومقارنة هذه المبالغ مع مبلغ "الفجوة" الهائلة المقدّرة بـ 72 مليار دولار أميركي. إلى ذلك، نذكرهم بأن أي حلّ يقتصر على "إفلاس" المصارف سيؤدي حتماً

(٤٩) صادر بين التشريع والاجتهاد - المصارف، ٢٠١١، صفحة ٢٠؛ ومراجعة أيضاً: Ghaleb Mahmassani, *L'organisation bancaire au Liban*, op.cit., page 138.

(٥٠) مراجعة:

Jocelyne Safa, *Le devoir de vigilance du banquier*, Editions Juridiques Sader, 1996, page 187.

(٥١) مراجعة :

Thierry Bonneau, *Droit bancaire*, L.G.D.J., 2019, no 594.

(٥٢) مراجعة:

Dominique Legeais, "Responsabilité du banquier fournisseur de crédit", *JurisClasseur Banque - Crédit - Bourse*, Fasc. 500, 2019, no 117, no 128 et s., et no 156 et suivants; voir aussi : Thierry Bonneau, *Droit bancaire*, op.cit., no 957 et suivants.

(٥٣) القاضي رنا عاكوم، المدير المؤقت في المصارف المتعثرة في القانونين اللبناني والفرنسي، المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠١١، صفحة ١٧١ وما يليها.

(٥٤) لمناقشة جوانب هذه المسألة، مراجعة : الدكتور عبده غصوب، «النظام القانوني لإخضاع المصارف التي تتوقف عن الدفع لأحكام خاصة - قراءة في ضوء النصوص القانونية الوضعية»، صادر لكس (Sader Lex) - المجلّة القضائية، ٢٠ أيلول ٢٠٢٢.

(٥٥) المادة ١٤ من القانون رقم ٦٧/٢٨ تاريخ ٩ أيار ١٩٦٧ القاضي بإنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع وتعديل وإكمال التشريع المتعلق بالمصارف وأصول وضع اليد عليها.

(٥٦) لدراسة عن المسؤولية المدنية والجزائية لأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة اللبنانية، مراجعة : Alexandre Najjar, *L'administration de la société anonyme libanaise*, Bruylant Point-Delta, 2023, no 292 et suivants; no 353 et suivants.

إلى التمييز بين المودعين، كونه سيّتم تحديد مصير ودائع كل مصرف على حدة، بحيث ان نسبة تسديد الودائع ستختلف من مصرف الى آخر.

لا أحد في لبنان وفي العالم ينفي أن مسألة الودائع المصرفية في لبنان تدخل في إطار أزمة نظام (Systémique) سياسية، واقتصادية، ومالية. وبالتالي، لا يُمكن إخضاع هذه المسألة لنصوص قانونية وُضعت لحالات تعثّر فردية. أزمة النظام تستدعي حلولاً جذرية، ومحاولة تطبيق أحكام قوانين 1967 و1991 هي مجرد وهم لن يُنصف المودعين. وحده الحلّ الشامل الذي يعالج "الفجوة" بجديّة يؤمّن معاملة سوية ومقبولة لكل المودعين، وهذا الحلّ يمرّ أولاً بتحمّل الدولة ومصرف لبنان مسؤولياتهما.

بالخلاصة،

ليتحمل كل من هو مسؤول عن حفر وتعميق "الفجوة" أو جزء منها مسؤوليته كاملةً، ضمن الشروط الأساسية (والبدئية) للمسؤولية المدنية، التي تقوم على ثلاثية الخطأ (أو الفعل الضار)، والضرر، والعلاقة السببية بينهما (57)، دون إبتكار قواعد قانونية جديدة، ودون تبسيط للأمور، ودون تغليب النظرة المحاسبية بمعنى Accounting، أو المواقف العقائدية أو السياسة، على حكم الدستور والقانون.

نستلهم بالعميد Jean Carbonier للقول بأنه لا يوجد "قانون كبير وقانون صغير" (Grand droit et petit droit) (58)، بل هناك قانون واحد، لا يميّز بين الكبير والصغير، ولا بين القوي والضعيف. المودع هو الحلقة الصغيرة والضعيفة في معادلة "الفجوة"، ولا يجوز قهره باختلاق قواعد جديدة لا تنطبق سوى عليه وعلى أملاكه.

"الفجوة" واقعة قانونية، أي أنها حدث يُرتّب القانون عليه أثراً معيّناً (59). وهذه الواقعة يمكن تحديد إطارها، ومضمونها، وحجمها، ومصدرها، وهوية المسؤول عن كل جزء منها. يجب الانطلاق من هنا. من غير المقبول، تحت ستار أي حجة إقتصادية، أو مالية، أو محاسبية، أو عقائدية، أو سياسية، أن يتمّ تحويل قواعد المسؤولية، وتحميل أيّ كان مسؤولية ما لم يقترفه.

أمّا الكلام عن "تراتبية المسؤوليات" لتبرير شطب الودائع، فهو كلام غير قانوني: فالتراتبية لا يمكن أن تكون سوى وفق القانون، بتحديد هوية الفاعل (مَنْ خَلَقَ "الفجوة")، ومَنْ سهّل للفاعل، ومن إستفاد من "الفجوة". هذه هي التراتبية الوحيدة المقبولة.

هناك طرف واحد في المعادلة لا يتحمل أي مسؤولية (مع بعض الاستثناءات) عن "الفجوة": المودع. الدولة مسؤولة؛ ومصرف لبنان مسؤول؛ والمصارف مسؤولة؛ والهيئات والجهات الرقابية مسؤولة؛ ولكن المودع غير مسؤول. وبسحر ساحر يُحمّل المودع وحده كامل عبء "الفجوة".



٥٧) الدكتور فادي مّور، قانون الموجبات، المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٢١، صفحة ١٢٤.
٥٨) مراجعة:

Jean Carbonnier, *Flexible droit – Pour une sociologie du droit sans rigueur*, L.G.D.J., 2014, page 107.

٥٩) الدكتور عبده غصوب، المدخل الى العلوم القانونية، صادر، ٢٠١٨، صفحة ٤٩٤.

مؤشر مدركات الفساد: لبنان في المرتبة 150 عالمياً للعام 2022

حلّ لبنان في المرتبة 150 في العالم في مؤشر مدركات الفساد للعام 2022، متحسناً بـ4 مراتب عن المركز 154 الذي كان قد شغله في العام 2021 مع محافظته على النتيجة عينها في المؤشر المذكور والبالغة 24 وهي النتيجة الأدنى له منذ تأسيس المؤشر في العام 2001. كما جاء في المركز الـ14 إقليمياً سبقته موريتانيا (النتيجة: 30؛ المركز العالمي: 130) وتلاه من العراق (النتيجة: 23؛ المركز العالمي: 157).

فقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بمكافحة الفساد، نسختها الجديدة من "مؤشر مدركات الفساد" عن إحصاءات العام 2022. ويقيم المؤشر المذكور 180 دولة وإقليماً حول العالم على صعيد مستوى الفساد المدرك في القطاع العام، ويستند إلى مقياس نتائج يراوح ما بين صفر (فاسد جداً) ومئة (شفاف جداً) بالرجوع إلى 13 مصدراً مُتعددًا للمعلومات من 12 مؤسسة مختلفة لتحديد معدّل إدراك الفساد في كلّ دولة خلال العامين الماضيين. وتشير أبرز نتائج التقرير إلى أن عدداً كبيراً من البلدان لم تتمكن من معالجة مشاكل الفساد لديها في ظلّ المصائب العالمية كوباء كورونا، والأزمة المناخية، وتساعد التهديدات الأمنية العالمية. في هذا الإطار، كشفت نتائج مؤشر مدركات الفساد للعام 2022 أنّ أكثر من ثلثي الدول والأقاليم التي شملتها الدراسة قد سجّلت نتيجةً أدنى من 50 مع متوسط نتيجة في المؤشر بلغ 43. وكانت منطقة غرب أوروبا صاحبة الأداء الأفضل (متوسط نتيجة: 66)، فيما كانت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (متوسط نتيجة: 32) صاحبة الأداء الأسوأ. وأشار التقرير أيضاً إلى أنّه منذ العام 2018، حقّقت دول عدة كمولدوفا وكوريا الجنوبية وأنغولا تحسّناً ملحوظاً في نتائج مؤشر مدركات الفساد، فيما سجّلت دول أخرى ككندا والنمسا والمملكة المتحدة تراجعاً ملموساً. بالأرقام، تربعت الدانمارك صاحبة أفضل أداء على عرش قائمة الدول على صعيد مؤشر مدركات الفساد للعام 2022 بنتيجة 90، تبعثها كلّ من فنلندا ونيوزيلندا (نتيجة: 87 لكل منهما) والنرويج (نتيجة: 84) وسنغافورة (نتيجة: 83).

البنك الدولي: لبنان ثالث أعلى دولة في العالم في تضخم أسعار الغذاء

احتل لبنان المرتبة الثالثة عالمياً والأولى عربياً في قائمة الدول الأكثر تضرراً من تضخم أسعار الغذاء، بعد أن سجّلت البلاد ارتفاعاً بنسبة 143% في أسعار المواد الغذائية بنهاية شهر كانون الثاني من العام 2023. وفق تقرير البنك الدولي «سلامة الغذاء» فإن أعلى معدل لتضخم أسعار المواد الغذائية هو في زيمبابوي بنسبة 285%، يليها فنزويلا مع تضخم أسعار الغذاء بنسبة 158% ولبنان بنسبة 143%.

واحتلت الأرجنتين المرتبة الرابعة حيث بلغ معدل تضخم أسعار المواد الغذائية 95%، وفي المرتبة الخامسة جاءت تركيا بتضخم في أسعار المواد الغذائية سجّل 77%. وجاء أيضاً في قائمة الدول العشر الأولى غانا وسريلانكا ورواندا وسورينام وهايتي على التوالي.

وفي التقرير، تمّ تسجيل تضخم أسعار الغذاء بنسبة 83,5% في البلدان منخفضة الدخل، في حين تمّ تسجيل تضخم أسعار الغذاء بنسبة 91% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

بالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن أسعار الذرة ارتفعت بنسبة 31%، وأسعار القمح بنسبة 12%، وأسعار الأرز ارتفعت بنسبة 5% مقارنةً بشهر كانون الثاني 2021. وشدّد تقرير البنك الدولي على أن أزمة الغذاء تفاقم بسبب قرارات تقييد التجارة التي نفذتها بعض البلدان. اعتباراً من كانون الأول، منعت 19 دولة تصدير 23 نوعاً من الأطعمة؛ وذكر أن 8 دول إتخذت 12 إجراء لتقييد الصادرات.

مؤشر BLOM PMI يرتفع إلى 47,7 نقطة

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات BLOM PMI في كانون الثاني 2023 للمرة الأولى منذ تشرين الأول 2022، وإن بوتيرة طفيفة.

ويُعزى ارتفاع المؤشر الرئيسي إلى الإرتفاعات في مؤشرات الإنتاج والطلبية الجديدة. وفي الواقع، رفعت شركات القطاع الخاص اللبناني أسعار سلعها وخدماتها في كانون الثاني 2023 بسبب الإنخفاض الكبير في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي.

خلال مشاركته في الفعاليات الإقليمية والدولية لمؤتمر EGYPS 2023 في قطاع الطاقة في نسخته السادسة الذي عقد في القاهرة، تحدّث الوزير وليد فياض عن تحول الطاقة وفرص الإستثمار في قطاع النفط والغاز في لبنان. وشدّد على "أن الغاز بات أمراً محورياً في معادلة الطاقة، حيث أثبتت الأحداث الأخيرة التي ساهمت في زعزعة أمن الطاقة ذلك، وأدرك الناس مدى أهميته بالفعل في المعادلة".

واستطرد الوزير فياض: "يدرك الجميع اليوم قضايا تغيّر المناخ، لكن البعض لا حول لهم ولا قوة، خصوصاً في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، تقل احتمالية الحدّ من احتراق الأرض أو الوصول إلى صفر حرارة في عام 2050. بالنسبة للحالة الخاصة بلبنان، ذكر الوزير فياض بانجاز انضمام شركة QatarEnergy قبل أسبوعين بحصة 30% الى الكونسورتيوم الحالي المكون من شركة TotalEnergies (35%) وإيني (30%) في الرقعتين 4 و 9 في المياه الإقتصادية اللبنانية".

و"سيعزّز هذا أنشطة الإستكشاف في المربع 9 ومن المقرر إجراء عمليات حفر استكشافية في أوائل الفصل الرابع من هذا العام". وقال: "إن الدولة اللبنانية بدأت بالفعل أنشطة استكشافية في ما يتعلّق بالغاز في المربع 4، ولم يكن التقدم بالسرعة المتوقعة لأن الإستثمارات قوّضتها مسألة الأمن على الحدود. فيما الرقع الثمانية المتبقية في المياه اللبنانية باتت جاهزة للتلزييم، وتمّ تمديد جولة الترخيص الثانية حتى 30 حزيران 2023".

ووضعت خطة المستقبل على أساس تنمية الموارد ومخصّصات العائدات التي تعود بالفائدة على الجميع. ان الإتفاقية تاريخية من الناحية السياسية وتضمن شكلاً من أشكال الأمن في إنتاج وتوفير الغاز في المنطقة، وبالتالي فهي واعدة جداً من المنظور الإقتصادي والجيوسياسي".

أمّا في ما يتعلّق بالمنطقة العربية، فقد تصدرت الإمارات العربية المتّحدة لائحة الدول الأقل فساداً في العام 2022 بين نظرائها الإقليميين، محقّقة نتيجة 67 ومحتلّة المركز 27 في العالم. وجاءت قطر في المرتبة الثانية في المنطقة وفي المركز 40 على صعيد عالمي (النتيجة: 58)، تلتها المملكة العربية السعودية (النتيجة: 51؛ المركز العالمي: 54)، والأردن (النتيجة: 47؛ المركز العالمي: 61)، والبحرين (النتيجة: 44؛ المركز العالمي: 69). في المقابل، كانت الدول العربية التي مرّقتها الحروب وضربها الإرهاب كليبيا (النتيجة: 17؛ المركز العالمي: 171)، اليمن (النتيجة: 16؛ المركز العالمي: 176)، سوريا (النتيجة: 13؛ المركز العالمي: 178)، والصومال (النتيجة: 12؛ المركز العالمي: 180) صاحبة الأداء الأسوأ إقليمياً. وذكر التقرير أنّ نتيجة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تراجعت إلى أدنى مستوى لها عند 38 كون المنطقة تعاني من الفساد والسلطوية وانعدام الأمن.

تفتتح "تاتش" مركز خدمة الزبائن الذكي الأول من نوعه

أرادت "تاتش" إطلاق خطوة سباقية بالتزامن مع افتتاح هذا المركز، وهي touchVerse، أي دخول "تاتش" عالم Metaverse الافتراضي، من خلال الوجود على منصّة De-centraland الرائدة عالمياً في هذا المجال، لتصبح شركة الإتصالات الخليوية الأولى في العالم والوحيدة في عالم ميتافيرس الافتراضي عبر مركزها الجديد لخدمة الزبائن. حالياً يستطيع أي مستخدم زيارة touchVerse ليتمكن من الإنخراط في هذه التكنولوجيا الجديدة التي تساعد في إتمام أي عملية مجانية تتعلّق بخطه، وحين إقرار القوانين الخاصة التي تجيز استخدام عملة الكريبتو في لبنان يستطيع الزبون عندها إنجاز جميع العمليات المتاحة.

فياض في مؤتمر EGYPS 2023 : الرقع الثمانية المتبقية في المياه اللبنانية باتت جاهزة للتلزييم



مصارف الاستثمار تكافح ارتفاع معدلات الفائدة

يجب المساهمون الأرباح، ويمكنهم الاعتماد على تدفق ثابت للدخل فضلاً تلو الآخر. ومع ذلك، فإن الأرباح التي تحققها المصارف الأميركية الكبرى غالباً ما تتأثر بتقلب الاقتصاد الذي تخدمه. فإذا تسارع الاقتصاد، ينطلق الطلب على القروض، وإذا تباطأ، يتعين على المصرفيين تكوين مخصصات للقروض المتعثرة. تميل الأعمال في مصارف الاستثمار إلى الأداء الجيد في أوقات التقلب وعدم اليقين، لكن أقسام خدماتها الاستشارية تبيع بشكل أفضل عندما تكون الأسواق سليمة ومستقرة. يجب على رؤساء المصارف محاولة إيجاد التوازن في تعرضهم لهذه القوى. كانت السنوات الثلاث الماضية، التي مرّ بها الاقتصاد الأمريكي من إغلاق ناجم عن جائحة كورونا، وازدهار مالي وتحرك الفوائد، متقلبة بشكل غير عادي. ونتيجة لذلك، كانت الفترة بمثابة اختبار مثير للاهتمام لمدى نجاح رؤساء المصارف في جهودهم لتحقيق التوازن في أداء أعمالهم. وقد قام كل من بنك أوف أميركا (Bank of America) وسيتي غروب (Citigroup) وغولدمان ساكس (Goldman Sachs) وجي بي مورغان تشيس (JP Morgan Chase) ومورغان ستانلي (Morgan Stanley) وويلز فارغو (Wells Fargo) بعرض نتائج الفصل الأخير من عام 2022.

تراجعت الأرباح الإجمالية في المصارف الستة بنسبة 20% من 34 مليار دولار في الفصل الأخير من عام 2021 إلى حوالي 27 مليار دولار في الفصل الأخير من عام 2022. لكن التراجع لم يتوزع بالتساوي، إذ ارتفعت قليلاً الأرباح في جي بي مورغان وبنك أوف أميركا. في حين، انخفضت الأرباح في غولدمان ساكس بمقدار الثلثين. يمكن تفسير بعض هذه الفجوة من خلال نقاط قوة هذه المصارف المختلفة. عادة ما يكون أداء المجموعات التي لديها مصارف كبيرة للاستهلاك، مثل Bank of America و JPMorgan، جيداً عندما ترتفع معدلات الفائدة. فالمعدلات المرتفعة تؤدي إلى زيادة الفارق بين ما تدفعه المصارف على الودائع وتقبضه من القروض. وقد ارتفع صافي دخل الفائدة بمقدار 17 مليار دولار في نهاية عام 2022 قياساً على نهاية عام 2021 عبر المصارف الستة

الكبرى ليصل إلى 66 مليار دولار. في مقابل هذه الزيادة، من المحتمل أن يجد المستهلكون والشركات صعوبة في سداد الديون مع ارتفاع معدلات الفائدة. لذلك، خصّصت المصارف حوالي 7,2 مليارات دولار لخسائر القروض المحتملة في الفصل الأخير من عام 2022. وقد توقع كل من رئيسي جي بي مورغان وبنك أوف أميركا حدوث ركود معتدل في الولايات المتحدة في العام 2023. لكن التأثير الصافي لارتفاع أسعار الفائدة على الأرباح لا يزال إيجابياً في الوقت الحالي. إن مداخيل المصارف الاستثمارية، التي تنخفض عندما يكون أداء أسواق الأوراق المالية سيئاً، تراجعت بنحو 50% في غولدمان ومورغان ستانلي. لكن الاختلاف في الأرباح بين المصارف الستة لا يمكن تفسيره ببساطة من خلال الأداء المختلف لمصارف الاستثمار ومصارف الاستهلاك. فسجلت الأرباح في Morgan Stanley، حيث حققت الخدمات المصرفية غير الاستثمارية أداءً جيداً، تراجعاً أقل حدة منه في Goldman. وسجل Wells Fargo نتائج سيئة في الفصل الأخير من العام 2022 على الرغم من حجم فرعه الاستهلاكي الكبير، وحقّق أرباحاً بنصف مستواها قبل عام.

يمكن تفسير الوضع في Wells بالالتزامات التنظيمية، حيث وافق المصرف في كانون الأول 2022، على دفع غرامة كبيرة قدرها 1,7 مليار دولار لمكتب حماية المستهلك المالي، بسبب الإدارة غير السليمة لملايين حسابات المستهلكين. ويبدو شرح الوضع في Goldman أكثر صعوبة. فالشركة سعت لبناء مصرفاً استهلاكياً، بهدف تنويع أعمالها. لكنها اضطرت لتكوين مخصصات كبيرة بشكل غير عادي لخسائر القروض المحتملة، وتعمل حالياً على تقليص جهودها. فالخدمات الاقتصادية الهائلة في السنوات الأخيرة كشفت عن مدى اختلاف المصارف الستة وكذلك عن مدى سوء الإدارة في بعض الحالات.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمجلة إيكونوميست، 17 كانون الثاني 2023.





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

